من وثائق الحزب الشيوعي العراقي

٥



مؤلفات الرفيق فهد

نضالنا الوطني الديمقراطي

نضالنا الوطنى
الديمقراطى



بيان الحزب الشيوعي العراقي
الى الشعب العراقي النبيل

تنشر الحكومة البيانات والوعود بيدها اليسرى وتزج بيدها اليمنى ابناء الشعب المخلصين في غياهب السجون

*

يا عمال العالم اتحدوا
يطالبون بالخبز فيلقون الاهانات والسجون .

ايها المواطنون ..

منذ نشوب هذه الحرب وخصوصا خلال السنة المنصرمة وشعبنا العراقي يقاسي الم الحرمان والضنك والفاقة بسبب غلاء الحاجيات غير الطبيعي وبسبب قلة المواد الغذائية المعروضة للبيع وردائتها . لقد طفت شكوى الشعب وتذمره وطالب بشتى الوسائل بوضع حد لهذه الالام والضرب على أيدي المحتكرين والمهربين الذين منعوا عنه الخبز وابسط الحاجيات الضرورية من ملبس وادوية الى غير ذلك . ومنذ اسابيع قليلة كتب سكان بغداد والالوية عشرات العرائض موقعة من بضعة آلاف شخص وقدموها الى السلطات المختصة مبينين سوء الحالة التي حلت بعوائلهم ولكن لم تلاق صرخاتهم من المسؤولين آذانا صاغية واستمرت حالة التغذية تزداد سوءا يوما بعد يوم واستمرت كذلك اثمان الحاجيات تتصاعد حتى بلغ بعضها الثلاثين او الخمسين ضعفا . **كل ذلك والمحتكرون السراق والمهربون من اقطاعيين وتجار ومن بعض رجال الدولة ذوي النفوذ يعملون على مضاعفة ارباحهم آمنين من نقمة الشعب وثورته في ظل**

الحكومة التي برهنت على انها عاجزة عن أن تضع حدا لطمعهم ولعلنا لا نبالغ اذا قلنا انها تقف بجانبهم كما فعلت في قضية الدامرجي .

في اليوم الثاني من هذا الشهر (ايار) اقامت الحكومة مهرجانات بمناسبة افتتاح شارعين جديدين في بغداد وبالرغم من ان هذين الشارعين كانا من قبل مساكن تأوي اليها مئات من العائلات الكادحة **فان الحكومة كعادتها ارادت ان تستغل هذا العمل ((العمراني الباهر)) الذي ادى الى تشريد بضعة الاف نفر عن مساكنهم ، للدعاية لنفسها فاشترت بدراهم الشعب الجائع الورود والازهار وملأت بها سلال اولاد المدارس وبناتها الذين ساقتهم بطبولهم** ليرموا بمحتويات تلك السلال على اقدام رجال الدولة واعيان البلد ، بينما خفت الشرطة وبأيديهم العصي الى الشارع الجديد في جانب الكرخ قبل موعد الاحتفال واخذوا يضربون النساء اللواتي جئن يمتعن انظارهن بتلك الزينة ويرفسونهن بقية طردهن من الميدان قبل مرور رجال الدولة .

بهذه المناسبة انتهز بعض الكرخيات فرصة الاحتفال بافتتاح هذا الشارع بالافصاح عن شعوزهن وعرض مطاليبهن على رجال الدولة فسرن حاملات الاعلام البيضاء وقد نقش عليها شعارات تتضمن مطاليبهن التي هي مطاليب كل الشعب العراقي باسره ... **((الخبز للشعب والموت للمحتكرين))** ، **((الضرب على ايدي المحتكرين والمهربين))** ، **((تنفيذ بيانات مديرية التموين العامة))** ، **((مصادرة حاصلات الشيوخ**

والاقطاعيين فورا لتأمين الخبز للناس باثمان تتناسب ودخلهم » فما كان من الشرطة عند رؤيتها الاعلام الا وسارعت فاخذت منهن الاعلام وفرقت المتظاهرات .

ايها الشعب ، ايها المواطنون ـ امامكم هذه الشعارات التي حملتها بنات الكرخ طالبا الخبز فليس فيها ما يهدد كيان الدولة او يعكر صفو الامن العام وغيرها من التهم الملفقة التي طالما اختلقتها لتبرير تجاوزها على حريات الناس وانتهاك حرمة مساكنهم . وكل ما في الامر ان الشعب جائع فخرجت بعض نسائه يعبرن عن ذلك . وكانت النتيجة ان الشرطة غزت في اليوم ذاته بيوتا في جانب الكرخ وساقت النساء والرجال الى التوقيف والتحقيق تحت رحمة المعاون الجلاد عدو الشعب العراقي « محي الدين » الذي لم يتورع هو ولا رجاله الذين يعملون تحت أمرته من شتم النساء واهانتهن وجلد الرجال وتعذيبهم في سراديب دوائر التحقيقات الجنائية والاماكن التي خصصوها لهذا العمل . ولم يقف الامر عند هذا الحد اذ ان الشرطة اخذت تطارد الوطنيين الديمقراطيين والشيوعيين وتلقي بهم في سجون التوقيف بدون مبرر بعد أن هاجمت عشرات البيوت واخذت رهائن عن بعض الاشخاص الذين لم تعثر عليهم ولم يتورع رجال الشرطة الذين كبسوا البيوت من سرقة ما عثروا عليه من حلي ونقود .

إننا نعتبر عمل الحكومة هذا مخالفا للدستور وللانظمة المرعية وهجوما على الديمقراطية المناضلة ضد الفاشستية في الداخل وعلى مصلحة جبهة الامم المتحدة المناضلة ضد الفاشستية .

في الوقت الذي يقف فيه هذا الشعب الى جانب الشعوب الديمقراطية المناضلة ضد الظلم والطغيان والخ . كما إننا نرى فيه حملة رجعية سوداء سببتها الفئات الرجعية المحلية والاجنبية في الحكم وخارجه جوابا للانتصارات التي حققتها جيوش الحلفاء في شمال افريقيا وحلقة في سلسلة الدعاية البولونية ضد الاتحاد السوفياتي . **وليعلم كافة المواطنين المخلصين وخصوصا التقدميين منهم ان هذا الاعتداء وان كان ظاهره موجها ضد الشيوعيين والحزب الشيوعي في بلادنا فهو في الحقيقة اعتداء موجه ضد الحكومة الوطنية باسرها ضد نضال الجماهير من اجل حقوقها الدستورية وحرياتها الديمقراطية ، ضد نضال الشعب من اجل خبزه وتحسين حالته .**

اننا نناشد جميع المواطنين المخلصين على اختلاف ميولهم ان يضموا صوتهم الى صوتنا مطالبين بتنفيذ ما يأتي : ـ

١ ـ **كف الحكومة عن السخرية بالناس وخدعهم بالبيانات الفارغة** والعمل فورا لتوفير الخبز ـ الذي اصبح نادرا ـ باثمان تتناسب ودخل الطبقات الكادحة ووضع تسعيرة معقولة لكافة البضائع .

٢ ـ **وضع اليد على حاصلات الاقطاعيين** فورا قبل تمكينهم من تهريبها .

٣ ـ **اسقاط الحصانة النيابية** عن اعضاء مجلسي الاعيان والنواب الذين يحتكرون المواد الغذائية وغيرها

وكذلك طرد الموظفين الذين يتلاعبون بلقمة الشعب ويحتكرون المواد الضرورية..

٤ ـ اطلاق سراح جميع الديمقراطيين والشيوعيين الذين اعتقلوا على اثر حوادث ٢ مايس والكف عن مطاردة الشرطة للعناصر الوطنية التقدمية .

هذا هو احتجاجنا ضد اعمال الحكومة الارهابية المخالفة للديمقراطية نعرضه على جماهير الشعب ليضموا صوتهم الى صوتنا بالاحتجاج وليناضلوا من اجل تحقيق المطاليب التي بيناها اعلاه .

القاعدة

العدد الخامس

حزيران ـ ١٩٤٣

فهد

عن الحزب الشيوعي العراقي

نضالنا الوطني الديمقراطي

أ ـ كرهنا الظلم والاستعباد فكرهنا هتلر واعوانه

كان هتلر وعصاباته ،منذ سنين مضت، يتهيأون ويحشدون قواهم للإغارة على العالم والسيطرة عليه ، فلجأوا الى التسلح الجنوني لصنع وتكديس الالات الحربية من طائرات ودبابات ومدافع وغيرها وفق شعارهم « المدفع بدل الزبدة » فحولوا جميع موارد بلادهم وقواها العاملة الى جهاز هائل لخدمة اغراضهم الاستعمارية الجنونية . ولكن ، كيف استطاعوا الوصول الى الحكم وفي بلادهم حركة عمالية (ثورية) نامية ؟ ومن ثم الى تحويل الملايين من رجال قطرهم الى الات صماء لا تعي سوى الاصغاء الى أوامرهم ، كيف ارادوا وشرعوا للسيطرة على العالم واخضاعه وفي العالم من الرجال والموارد ما يفوق رجال وموارد المانيا عشرات الاضعاف ؟ انهم في بلادهم استغلوا ، قبل شيء الحالة المعاشية السيئة ، البطالة بين العمال ؛ بؤس الفلاحين المستمر ، ضيق العيش لدى المثقفين خصوصا عندما كانوا يتركون المدارس فيجدون ابواب الرزق مقفلة فى وجوههم. استغلوا الشعور الوطني لدى الشعب ضد معاهدة فرساي وضد الالتزامات العديدة التي اثقلت كاهله . انهم استغلوا تعصب الرجعية المحلية ، والعالمية الطبقي وخوفها من الثورة البروليتارية في المانيا .

لقد كان الشعب الالماني يقاسي ازمة اقتصادية ـ اجتماعية ووطنية ، وقد انتظر بضع سنوات مؤملا حل تلك الازمة على ايدي زعماء العمال من الاشتراكيين

الديمقراطيين وعلى ايدي الزعماء الديمقراطيين اي كان يامل ان تسوي قضاياه عن طريق البرلمان ، فخاب امله في اولئك الزعماء البرلمانيين فاستغلت عصابة هتلر النازية تذمر الشعب الالماني من ظروفه السائدة آنذاك فاستطاعت ان تجذب اليها فئات غير واعية من العمال والشباب ، وان تشل نشاط جماعات كبيرة من العمال الديمقراطيين بما كانت تبشرهم به من مباديء اشتراكية ووطنية ، وبما كانت تنشره عليهم من مناهج تعدهم بها لازالة البطالة وللترفيه عن حال الفلاح ووضع المثقفين والشباب في المركز اللائق بهم ، وبما كانت تعدهم به من الخلاص من قيود فرساي والتعويضات والديون التي كانت المانيا تدفعها للدول الغالبة والدائنة بالاضافة الى ما وعدتهم به من توحيد العنصر الجرماني في « المانية عظمى » الخ .. فهذه العوامل بمجموعها وعوامل اخرى ، سهلت للعصابة الهتلرية ومكنتها من الاستيلاء على الحكم في المانيا

لكنها لم تحقق للشعب الالماني ما وعدته به من رفاه وسعادة بل بالعكس حولت خبزه وزبدته الى مدافع ودبابات وآلات جهنمية اخرى وساقته إلى الحرب ، الى الدمار ، الى الموت .

وعندما استولت العصابة النازية على المانيا اخذت تعمل لمسخ الشعب الالماني وتجريده من صفات البشر وجعلت جميع صناعات القطر وموارده الطبيعية وثرواته لخدمة الاغراض الحربية ولكن هذه القوى البشرية والمادية ، قوى المانيا ، لا تؤلف

سوى جزء صغير من قوى العالم الذي ارادت العصابة الهتلرية اخضاعه فكيف تصنع ؟ **انها راحت تفتش عن الطبقات الحاكمة الطاغية ، الخائفة من انفجار شعوبها ، والطامعة ، في الوقت نفسه ، للتوسع على حساب جيرانها وراحت تفتش عن التناقضات بين الدول العظمى وتستغلها ، وراحت تعرض خدمتها على الرجعية العالمية مدعية ان الله وضعها « جندرمة عالمية »** واوكل اليها المحافظة على المدنية الاوربية (الراسمالية) من خطر البولشفية ، وفي الاخير راحت الى شعوب العالم تبحث عن امراضها واوصابها مدعية أن في العقاقير النازية من الشعوذة ما يكفي لتطبيب وشفاء سكان العالم باسره ، ولقد وجدت بالفعل ان جميع الشعوب كانت غير راضية عن حالتها ، ووجدت ايضا ان شعوب المستعمرات كانت اشد تذمرا من الاخرين ، غير انها ، أي النازية ، لم تستطع ان تجبر الا القليل من الشعوب على تجرع دوائها ، انها لم تستطع مثلا ان تخدع الشعب الفرنسي او الاسباني او الانكليزي او الاميركاني او الصيني الخ .. بدجلها وشعوذتها لانها كانت قد اتمظت بما حل بالبروليتاريا الالمانية وبالشعب الالماني من تجريد تام ومن حرمان من جميع الحقوق الديمقراطية ، وكانت قد علمت بما حل باحرار الامة الالمانية المناضلين وبعلمائها وكتابها ومثقفيها كافة من اضطهادات واعتقالات وتعذيب وموت وتشريد . **وكان شعبنا العراقي وامتنا العربية ضمن الشعوب التي توجهت اليها الهتلرية فوجدت لدينا كثيرا من الامراض ، وجدتنا نشكو الاستعمار والصهيونية ، نشكو الاستثمار المركب ، استثمار الشركات الاجنبية والاقطاعية الوطنية والتجار النهمين ، نشكو الفقر والجهل ، نشكو**

التفكك القومي والتجزئة الجغرافية ، نشكو الحرمان من ابسط الحقوق الديمقراطية ، نشكو ونشكو الخ .

وهكذا استطاعت الهتلرية ان توجد لها خارج بلادها قاعدة اجتماعية من بين صفوف الطغاة الخائفين من شعوبهم الطامعين بالتوسع الاستعماري على حساب جيرانهم ، ومن بين صفوف بعض الشعوب الناقمة المتذمرة من حالتها ومن حثالات جميع الطبقات الاجتماعية المستعدة على الدوام لتأجير نفسها للاجنبي الفاتح ، وقد اصطلح على هؤلاء جميعهم بـ « الرتل الخامس » .

لقد بنى الهتلريون آمالا جساما على رتلهم الخامس وجعلوه نقطة ابتداء لاعتدائهم على شعوب العالم ، وبفضل هذا « الرتل الخامس » الذي نشر الفوضى والروح الانحدارية في بلاده تمكن الهتلريون من قهر دول اوربا الواحدة بعد الاخرى **حتى وقفوا على ساحل المانش يتطلعون الى عناد الامة البريطانية وصمودها وهي منفردة امام طغاة الفاشست ووحشيتهم حتى اصطدموا بصخرة الجيش الاحمر وشعوب السوفيات الباسلة التي اوقفت الجيش الهتلري عند حده وانزلت الضربات المتتالية والكوارث الجسام به فحطمت من هيبته دوليا ومن معنوية افراده وشتتت تلك النظرية الزائفة القائلة بمنعة الجيش الالماني .**

فنرى مما تقدم ان العصابة الهتلرية وجدت في تذمر الشعب الالماني ، مادة ملموسة من الظروف التي وجد فيها

فاتخذت منها نقطة ابتداء لتكوينها وسلما لصعودها الى الحكم ولو وجد الشعب الالماني في غير تلك الظروف لماتت الهتلرية قبل ولادتها وهي في الرحم .

ونرى مما تقدم ايضا ان العصابة الهتلرية وجدت في تذمر الشعوب في العالم من الظروف التي وجدت فيها وفي تقصير تلك الشعوب في ادراك الدور الخصب الذي كانت رجعية بلادهم تلعبه لتسهيل مهمة العصابة الهتلرية ما سهل مهمتها ، فكانت هذه نقطة ابتداء للعصابة الهتلرية بحربها التي شنتها على العالم ، ولو لم تكن تلك الظروف لماتت الهتلرية ـ الفاشستية مخنوقة داخل حدودها لانها لا تستطيع الحياة بدون حرب .

٣ـ نحن عشاق الحرية وقفنا الى جانب جبهة الامم المتحدة

لقد قامت جبهة الامم متحدة مؤلفة من جميع الامم المحبة للحرية وفي طليعتها الديمقراطيات الكبرى ؛ بريطانيا العظمى واتحاد الجمهوريات السوفياتية والولايات المتحدة والصين وفرنسا الحرة وغيرها ، ولعراقنا الحبيب شرف الانتساب لهذه الجبهة التي عقدت النية على ان لا تلقي السلاح قبل ان تدمر وتفني الجيش الهتلري واذنابه ، وقبل ان تمحي من عالم الوجود الهتلرية وحلفاءها وقبل ان تحرر الشعوب التي وقعت فريسة لتلك الطغمة .

ورب قائل : وتعود المياه الى مجاريها والامور الى سابق عهدها ، سنرجع لنستأنف حياتنا من حيث بدأنا (ذاك الطاس وذاك الحمام) ، وسيعود من بيدهم مقدرات شعوبهم وخبزها كما عادت حليمة الى نزوتها القديمة ، اي : سيرجع البشر ليعيش في بيئة واحوال كتلك البيئة العفنة والأحوال المواتية التي مكنت جرائم الفاشستية من غرز بويضاتها المهلكة وتفقيسها وانتشارها ، ان كل هذه الامم المتحدة تريق دماء ابنائها الزكية وتستنفد ثرواتها ومواردها الطبيعية وتقنع من العيش بالكفاف وتتحمل شتى الالام والتضحيات لا لكي تنتشل الحرية من مستنقع الفاشستيه الذي رمت فيه كل القيم الانسانية

وكأن هذه الشعوب المحبة للحرية لا تقدم تلك التضحيات في سبيل الحرية والعدل بل لخلق ظروف ملائمة لخلق صنف جديد من الفاشستية تعيد على مسرح العالم بعد بضع سنوات مشهدا اشد هولا ورعبا من التراجيديا التي تقوم اليوم بتمثيلها .

ان الامم المتحدة تحارب لكسب نصر عاجل على الفاشستية وتخليص العالم من ويلات هذه الحرب وتحارب من اجل دحر الفاشستية ومحقها من عالم الوجود ، في سبيل تحرير الشعوب التي وقعت تحت نيرها واعطاء الشعوب الاخرى حق تقرير مصيرها بذاتها وحق اختيار شكل الحكم الذي تريده وعدم التدخل في شؤونها الداخلية ، وتحارب من اجل وضع اسس وقواعد دولية لسلم عالمي دائم وثابت ، وتحارب من اجل مجتمع يقوم على نظام اجتماعي اكثر عدلا من سابقه بحيث تضمن فيه للطبقة العاملة وللافراد الرفاه الاقتصادي بالاضافة الى الحقوق السياسية والاجتماعية ، وتحارب في سبيل نشر المباديء الديمقراطية وتوسيع الحقوق الديمقراطية للطبقات والامم كافة ، وتحارب ضد الظلم والطغيان في سبيل الحرية والعدل وجميع القيم الانسانية التي اوجدها البشر على مدى سيره التاريخي .

هذه هي نوايا الامم المتحدة في حربها ضد البربرية الهتلرية كما جاءت في تصريحات زعمائها المسؤولين امثال المستر شرشل والرئيس روزفلت والرفيق ستالين وجان كايشك وديغول وبنش وغيرهم . ولم تكن هذه التصريحات مجرد اراء شخصية لهؤلاء الساسة الكبار بل انها بيانات ادلى بها هؤلاء الساسة الرسميون تعبيرا عن وجهة نظر حكوماتهم وشعوبهم وضمانات من تلك الحكومات لشعوبها وشعوب العالم .

واننا لنقرأ ونسمع مرارا عن تشكيل لجان ووضع خطط

في انكلترا وامريكا لتطبيق هذه المباديء واننا لنلمس تحقيق بعضها في كثير من البلدان كافساح المجال لصحف العمال والصحف الحرة « كالديلي وركر » التي كانت معطلة وافرج عنها ، والاعتراف باحزاب شيوعية كانت في السابق تعتبر غير مشروعة ومنها الاحزاب الشيوعية الهندي ، والكندي ، والسوري وارجاع الحياة الدستورية الى شعبنا الشقيق في سورية ولبنان، **وكان من نتائج ذلك ان برز الى ميدان المعركة الانتخابية مرشحو الحزب الشيوعي الشقيق يوضحون سياسة حزبهم الوطنية ويعملون على توحيد صفوف جميع المواطنين المخلصين بالنضال ضد الفاشستية ولاسعاد شعبهم ورفاهه وحرياته الديمقراطية .**

اننا مع اعترافنا بفضل ديغول على سوريا الشقيقة لما اسداه لها من خدمة لاينساها له الشعب السوري نؤكد القول بان الحريات الديمقراطية التي منحت مؤخرا لسوريا ولبنان لم تكن منحة شخصية من الجنرال ديغول وكاترو وغيرهما بل انها جاءت نتيجة سياسية حتمتها مباديء جبهة الامم المتحدة ومصلحة الشعب الفرنسي المجاهد ضد العدوان البربري .

وينتج مما تقدم ان ساسة وزعماء الدول المعادية للفاشستية قد ادركوا عقم اساليب الحكم القديمة ، وعرفوا ان الشعوب اصبحت لا تريد ان تساق كالماشية وتحكم رغم ارادتها ، وعرفوا كذلك ان كل تحديد وضغط على حريات الناس الديمقراطية لا بد وان يؤديا بالطغاة الى ذات المصير الذي ينتظر هتلر وعصابته ، وادركوا ايضا ان الصداقة التي لا تؤلف بين شعبين قوي وضعيف على اساس المساواة والرغبة الاختيارية لا بد وان تكون ثمارها مرة للجانبين .

٣ ـ واجبنا تجاه الوطن
نضالنا في سبيل الديمقراطية

يعتبر العراق عضوا في جبهة الامم المتحدة المحاربة للفاشستية ولهذه الجبهة مباديء والتزامات حتمتها الغاية التي دعت الى تأليفها ، لذا اصبح العمل بها واجبا على كل امة من الامم التي تتالف منها الجبهة .

ان هذه الجبهة تتألفمن امم معادية للفاشستية ـ الهتلرية؛ فهي لا تكره من الفاشستية جهازها الحربي الاعتدائي فحسب ،بل ايضا مبادءها وتعاليمها العنصرية ؛ اسلوب الحكم الدكتاتوري فيها ، نظامها الاقتصادي .. الخ .

فالامم المتحدة تحارب الهتلرية ـ الفاشستية بالسلاح في الميادين ، وتحارب تعاليمها العنصرية الشوفينية بمبدأ الاخوة بين الشعوب وحق كل منها ان يقرر بذاته مصيره ، وتحارب حكمها الدكتاتوري الارهابي بالمباديء الديمقراطية وتحارب نظامها الاقتصادي الجديد الرامي تجريد الشعوب من خيراتها (وقد نهب الشعب الالماني والشعوب الاخرى بالفعل وحولت زبدتها الى مدافع) بنظام يكفل للناس عيشة مرضية بعيدة عن العوز والجوع ، وتحارب رجعيتها بالافكار التقدمية ، وبربريتها بالعواطف الانسانية النبيلة .

ولننظر الان كيف تحترم الحكومة العراقية مباديء الجبهة الديمقراطية وكيف تنفذ التزاماتها كعضو في هذه الجبهة . وكيف نشرت المباديء الديمقراطية ووسعت الحريات ؛ وكيف

حاربت التعاليم الفاشستية وقضت على سلاح « الرتل الخامس » وكيف ساعدت العناصر الديمقراطية من شيوعيين وتقدميين ووطنيين وسهلت لهم تأدية الواجبات التي فرضتها عليهم المرحلة التاريخية الراهنة تجاه وطنهم وتجاه الامم الديمقراطية المتحدة، وكيف رفهت عن شعبها ووقفت بجانبه ضد المحتكرين سالبي خبزه وكفلت له تموينه ؛ وكيف نبذ رجال هذه الحكومة افكارهم القديمة ، تلك الافكار الرجعية التي كان بعض ساسة العالم القديم ؛ عالم ما قبل الحرب ؛ يدين بها .

ان من اهم مستلزمات الديمقراطية ابداء الرأي عن طريق النشر والخطابة ، وعن طريق الاحزاب والجمعيات والنقابات، وعن طريق انتخاب الشعب لممثليه وحكامه .

ان الحكومة الحالية لم تحد عن خطة الحكومات المتعاقبة التقليدية المرسومة ؛ انها حاربت الصحف وعطلت تلك التي لم تستطع اخضاعها ؛ وحصرتها باناس معظمهم يتمتعون بثقتها ويعتمدون على مساعداتها لهم بالمال والورق واحتكرت الورق لتضع او تعرقل المطبوعات الحرة ، ولتنقص كميات المطبوعات بصورة عامة ، اما الحرية النسبية التي تتمتع بها الصحافة هنا فيما يتعلق بالاحداث والاخبار العالمية فهي نتيجة ضغط نضال العناصر الديمقراطية في البلد وتضحياتهم ، وبنتيجة الظروف العالمية وهذه الحرية محدودة لا تتعدى ما تذيعه محطات الاذاعة في الدول الديمقراطية وكثيرا ما تصادر في دوائر البريد والمراقبة الصحف والكتب الديمقراطية الواردة الى العراق

من انكلترا وسوريا وايران وموسكو ، وكثيرا ما يؤخذ باعة تلك الصحف الى دوائر الشرطة ويهانون ويهددون بالكف عن بيع تلك المطبوعات ، واحيانا يوضعون في سجن التوقيف ويتكبدون خسائر مادية .

اما الاجتماعات فهي محرمة على المواطنين (عدا المهرجانات والاجتماعات التي تقيمها السلطات لاغراض الدعاية) ، واخر طلب للاجتماع قدم من قبل شبان ديمقراطيين محترمين بمناسبة انتصار الديمقراطية في تونس لم تسمح لهم باقامته بالرغم من قيامهم بالاستعدادات له وبالاعلان عنه في الصحف المحلية حتى ان محطة لندن للاذاعة العربية رحبت به .

اما الاحزاب السياسية والجمعيات والنقابات فترون ان القطر خال منها، واخر طلب قدمه سبعة من الشبان الديمقراطيين اعقبه اعتقال اثنين من هؤلاء السبعة، وكفي الله المؤمنين شر القتال.
اما الشعب العراقي فليس له نصيب في انتخاب ممثلين عنه وليس له في الحقيقة ممثلون ، فاعضاء مجلس الامة يعينون الى هذه « الوظائف » فلم تراع حتى الشكليات لاظهار هذه التعيينات بمظهر انتخابي لذلك نرى هذا المجلس الفاقد لكل صفة تمثيلية شعبية يصبح العوبة بايدي كل من تولى الوزارة في العراق واداة طائعة له .

اما محاربة الحكومة العراقية ـ للنازية ـ الفاشستية ، فانها اقتصرت على اعتقال بعض اعضاء «الرتل الخامس» ، لكنها لم تحارب ، ولا تريد ان تحارب النازية ـ الفاشستية كمذهب اجتماعي رجعي

استعماري قائم على اسس دكتاتورية ارهابية لاخضاع جماهير الشعب وتجريدها من كل حق ديمقراطي ،وعلى نظام اقتصادي يرمي الى نهب وسلب شعبه وشعوب العالم ثرواتها ، وعلى تعاليم عنصرية ترمي الى التفريق بين الشعوب والى زرع بذور الكره والحروب بينهما ليتسنى للمستثمرين الجرمان اخضاع تلك الشعوب وفتح بلادها واستعبادها . اجل انها تريد انْ تحارب الهتلرية كفلسفة طبقية تمثل اغراض المستعمرين الالمان ، تلك الفلسفة التي كانت هذه الحرب من ثمارها ، ولو انها ارادت في الحقيقة ان تقضي على هذا المذهب المخرب الذي يريد ان يرجع بالانسانية الى عهد البربرية لساعدت العناصر الديمقراطية ذات الاراء الحرة ولسهلت لها تأدية الواجبات التي فرضتها عليها المرحلة التاريخية الراهنة ، ومن اهم تلك الواجبات الكفاح ضد النازية ـ الفاشستية كمذهب اجتماعي ، والنضال في سبيل ازالة العوامل التي تهيىء الظروف لانتشار مثل تلك التعاليم .

ان الحكومة العراقية بدلا من مساعدة العناصر الحرة بتسهيل مهمتها ضيقت الخناق على الاحرار وطاردتهم ، ولسنا بحاجة الى تسجيل كل ما قامت به من مطاردة وتوقيف وسجن ، بل نكتفي بذكر الحملة الاخيرة التي اوكل امر القيام بها الى شرطة التحقيقات الجنائية التي نظمت غارات ارهابية على بيوت الاحرار واعتقلت العشرات منهم من شتى جهات العراق وسجنتهم في سجون التوقيف في بغداد ، وجرائم هؤلاء في نظر الشرطة هي انها تشتبه بالبعض منهم بان له صلة بالصحف

الشيوعية السرية وقسم منهم كان قد وقع طلبا للاحتفـــال بانتصار الجيش الاحمر واخر بالاحتفال بانتصار الحلفاء فـــي تونس وبعضهم لانهم يبيعون الصحف الحرة وبعضهم لانهم فكروا يوما ما بالبحث في **«هل الظروف مناسبة او غير مناسبة لتاليف حزب ديمقراطي »** وبعضهم رهائن عن اشخاص لم تستطـــع ان تهتدي الى معرفة محل وجودهم واخرون ... وغرضها من هذه التوقيفات هو جس النبض لقوة الاحرار وصمودهم واذا امكـــن اختطاف بعض « الخطرين » منهم وحجزهم حيث لا يستطيعـون الاستمرار بنشاطهم ، هذا من جهة ومن الجهة الاخرى فـــان الشرطة قامت بحملتها الاخيرة لتنشر الرعب بين الاحرار ولتحد من نشاطهم وتعيق اعمالهم وترغم البعض على التراجع والـردة . ولم تهتم هذه الحكومة بمعالجة قضايا الشعب المتعلقـة بتغذيته وصحته وشؤونه الثقافية والاجتماعية ومشاكله الحيوية الاخرى ،

انها بدلا من ان تكفل للشعب خبزه وضروريات معيشته وقفت الى جانب المحتكرين مجوعي الشعب وسارقـــي خبزه ، وسمحت لهؤلاء الكواسج البشرية طيلـة سنتين ان تنهض وتقطع جسم هذا الشعب وتستنزف دماءه ، انها سلبت من الطبقات الشغيلة ومن متوسطي الحـال ما ادخرته من مال نتيجة كدها خـلال سنوات عديـدة ولم يكتف المحتكرون بذلك بل اخذوا يسرقون تســـعة اعشار دخل ابناء الشعب ، وهكذا ساهمت حكومتنـا الديمقراطية ، عضو جبهة الامم المتحدة الديمقراطية ، في خلـــق ونمو عشرات المليونيرات من اولئك المحتكرين اللصوص ،واوجدت

رأسمالية احتكارية سلابة ابتدأت من حيث توشك أن تنتهي الراسمالية الامبريالستية النازية. **اما تدابيرالحكومة الاخيرة لحل مشكلة الاحتكار فانها لم تمس حتى الان وسوف لا تمس المحتكرين الكبار الذين عرفوا كيف يستفيدون من جميع بيانات الحكومة وانظمتها وقوانينها ويجعلون منها اداة جديدة للسلب والاثراء على حساب المستهلكين وعلى حساب الذين سموا ب « المتطفلين على السوق » .**

اما صحة الشعب وشؤونه الثقافية والاجتماعية فانها تسير من سيء الى اسوء وهذا التدهور لم يكن بالحدث العرضي بل انه حل بنا نتيجة سياسة محددة اتبعتها هذه الحكومة كما اتبعتها الحكومات التي سبقتها ، فحكومة العزاق « الديمقراطية » عضو جبهة الامم المتحدة لم تنجز من التزاماتها تجاه هذه الجبهة سوى اعلان الحرب على دول المحور (لا على الفاشستية) وما يترتب على هذا الاعلان من اجراءات دبلوماسية، اما جعل سياستها الداخلية تسير على اساس ديمقراطي يتفق ومبادىء الجبهة المناوئة للنازية ـ الفاشستية فهذا امر لم يخطر لها ببال ، وعلة ذلك **ان رجال هذه الوزارة لم يستطيعوا ان يغيروا عقولهم القديمة وعقول كبار موظفيهم الاداريين بالنسبة الى ظروف العالم الجديدة ، ولاجل هؤلاء الرجال جاؤا الى المناصب الوزارية من ملاك كادر الموظفين الاداريين الذين كانوا بحكم وظائفهم ، يعملون لخنق الحريات الديمقراطية في وحداتهم الادارية طول مدة خدماتهم والبعض الاخر من رجال الوزارة جاءها من بين**

شيوخ الاقطاع ، والديمقراطية في مفهوم هؤلاء الرجال هي انهم يجب ان يظهروا ميلهم الى بريطانيا العظمى ويظهروا عداءهم الى المانيا وايطاليا واليابان وان يعملوا بما يرضى به كورنواليس والمستر بيرون وحاشيتهما وان يطلقوا على انفسهم لقب ديمقراطيين ، ونشر البيانات والادلاء بالاحاديث الى المراسلين الاجانب عن تأييدهم للديمقراطية وعن مشاريعهم العمرانية ونواياهم الاصلاحية وغير ذلك . تطبيل وتزمير ودعاية واسعة ، على نفقة الشعب طبعا ، يملأون بها صحفهم والصحف الخارجية ويشغلون بها محطات الاذاعة ليوهموا الناس ويخدعوهم لكنهم سوف لا يخدعون سوى انفسهم ..

مسؤوليات رجال الحليفة في العراق :

يعتبر رجال الحليفة بريطانيا العظمى الرسميون السيد كورنواليس وحاشيته ممثلين لحكومتهم ولجبهة الامم المتحدة ومسؤولين بحكم وظائفهم عن العمل بمبادىء امتهم الديمقراطية كما انهم مسؤولون ادبيا تجاه شعبنا وشعوب العالم المتحدة عن الدفاع عن المبادىء الديمقراطية وترسيخ جذورها في بلادنا ، وعن ايجاد رابطة صداقة وتعاون حقيقيين بين شعبنا والشعب البريطاني والشعوب الديمقراطية المتحدة ، **لكننا نراهم في كل مناسبة يقع فيها اعتداء على المبادىء الديمقراطية وعلى معتنقي تلك المبادىء يكتفون بفسل ايديهم من وصمة ذلك العمل ويقفون باسم ((عدم تدخلهم في شؤوننا الداخلية)) يتفرجون كان الامر لا يعنيهم ولا يعني جبهة الامم الديمقراطية ولا يعني الديمقراطية بوجه عام .**

عندما قامت شرطة الحكومة العراقية بحملتها الارهابية الاخيرة (والتي لا تزال مستمرة) ضد الاحرار سرت اشاعة في البلد . ان الانكليز هم الذين اوعزوا للحكومة العراقية بمطاردة الشيوعيين والاحرار الاخرين ــ ومصدر هذه الاشاعة هم ضباط شرطة التحقيقات الجنائية وحكام التحقيق بقصد تبرئة انفسهم من هذا العمل الشائن ــ ولكي يرد رجال الحليفة هذه التهمة عن انفسهم اكتفوا بتكذيب التهمة على لسان بعض عملائهم وذلك بنشر نشرية « عدم التدخل في شؤوننا الداخلية » .

لقد ذقنا وذاق العالم ثمار « سياسة عدم التدخل » تلك السياسة المونيخية الرجعية التي جلبت للعالم الويل والثبور ، وكانت هذه الحرب المشؤومة من نتائجها . فالاعتداء على الحريات الشعبية في قطر ما لا تكون نتائجه محدودة ومقتصرة على ذلك القطر كما ان توسيع الحريات وانتصارها في قطر من الاقطار لا تقتصر نتائجه على ذلك القطر ، فمجيء العصابة الهتلرية الى الحكم في المانيا ، وحرق الرايخستاخ وتحويل زبدة الشعب الالماني الى مدافع لا يمكن ان تعتبر هذه من امور المانيا الداخلية . وهكذا لا يمكن ان تعتبر من الشؤون الداخلية خنق الحريات في العراق وتجويع الشعب ومطاردة الاحرار الخ . . فاننا ان حكمنا على رجال حكومتنا بانهم محافظون في تفكيرهم غريبون عن مبادىء الجبهة الديمقراطية لا يسعنا الا ان نحكم بمثل هذا الحكم على السيد كورنواليس وحاشيته .

٤ - ليست الحرية مائدة تهبط من السماء على طالبيها

قد يظن البعض ان طريق الحرية سهلة المسالك مفروشة بالسجاد تحفها الرياحين والازهار من كلا جانبيها ، ويكفي لاي عاشق من عشاقها الكسالى ان يبرز بطاقته التي غالبا ما يمنحها هو بنفسه لنفسه ، ليركب سيارة شيوعية او ديمقراطية او وطنية تقدمية فتحمله الى مصيف الحرية .

ولا ينكر ما لهؤلاء من فضل لما يسبغونه على دروب الحرية في الايام الصحوة الصافية من زينة وبهجة بمظاهرهم الباهرة وثيابهم المزركشة ((القوس قزحية)) ، وبالحان اناشيدهم المطربة المسلية ، ولكن سرعان ما تتحول بهجتهم الى احزان وزينتهم الى مناظر موحشة واناشيدهم الى نواح وعويل ، اذا ما ظهر في الجو ما يعكر صفوه وتخيلوا انها ستبرق وترعد وتمطر ، وسرعان ما ينتابهم الذعر وتهلع قلوبهم وتموع ارواحهم فيحاولون التملص والرجوع ، ويحاولون ايقاف الموكب ، ويلقون اللائمة على من يستقر في سيره ، وليس في وسعي الان ان اطيل الكلام عن هؤلاء فاكتفي بان اقول ((ان القافلة تسير)) وان كلا من اسم ((شيوعي ، تقدمي ، ديمقراطي ، وطني)) ليس لقبا يمنحه الشخص لنفسه ، او تطلقه جماعة من الناس على نفسها ، بل ان هذه الاسماء صفات لاشخاص ذوي جراة وتفكير سليم ، يناضلون ، ويضحون في سبيل ما يؤمنون به واذا جردت هذه الاسماء من صفاتها فانها تترك مدعيها طبولا جوفاء .

كلمة اقولها لجميع المواطنين الذين يهمهم اسعاد وطنهم من عمال وفلاحين ومثقفين شعبيين وحرفيين وتجار على اختلاف ميولهم ونزعاتهم السياسية الحرة من شيوعيين وتقدميين ووطنيين ، ان سبيل الحرية لم تكن يوما ما مفروشة بالرياحين والازهار ، واننا ان اردنا بلوغ اهدافنا الوطنية ومثلنا العليا الاجتماعية فعلينا ان ندرك ان علينا ان نناضل طويلا ونضحي كثيرا ، واننا ننتصر يوما ونتراجع آخر ، وربما استغرق هذا النضال عدة سنوات ، ونطلب تضحيات غالية بالاموال والانفس ، علينا ان ندرك بوضوح اهدافنا وان نفهمها للجماهير بالطرق العملية ، وان نشل الاندحاريين والمتأرجحين بطردهم من صفوفنا وبابعادهم عن الجماهير ، علينا ان نقدر تقديرا صحيحا القوى التي تحاربنا ، وان نعرف ان الرجعية مهما بلغت من قوة لا تستطيع ان تتغلب على قوى التقدم اذا كانت هذه القوى متغلغلة بين الجماهير الشعبية وتعمل كقوى جماهيرية ، وان السير والتقدم ضروريان لنا ، وان الجمود والتأخر يمكنان العدو من البطش بنا ، وعلينا اخيرا ان نؤمن ايمانا ثابتا بقوة شعبنا .

وليكن من اولى واجباتنا الان توحيد صفوف جميع المواطنين العاملين الذين يريدون ان يعملوا لاسعاد وطنهم ، النضال من اجل الحريات الديمقراطية ومن اجل خبز الناس ورفاههم ، ومن اجل دحر الهتلرية والتخلص من هذه الحرب بلوغ نصر عاجل .

ولكي يكون نضالنا ثابتا ومثمرا فلا بد لنا من تاليف

حزب شعبي له اهداف وطنية ـ ديمقراطية واضحة ، ويضم اكبر عدد ممكن من الجماهير الشعبية من عمال وفلاحين ومثقفين وشعبيين وغيرهم .

فلنركز نضالنا من اجل تاليف هذا الحزب بشرح مبادئه واهدافه للجماهير وتعبئتها وجرها للنضال .

وليكن شعارنا اليوم « النضال في سبيل تاليف حـزب الشعب الديمقراطي » .

القاعـدة . العدد (٦)
تمـوز ١٩٤٣

بينا في مقالنا المنشور في عـــدد « القاعـدة » الخامس مجموعة من الواجبات المترتبة على الحركة الوطنية الديمقراطيـة بصورة عامة وعلى حزبنا الشيوعي بصورة خاصة وفي مقدمة هذه الواجبـات ـ

« **تعزيز النظام الديمقراطي في العراق** وذلـك بالنضال في سبيل تطبيق الدستور العراقي واحترامه من قبل السلطـات الحاكمة ، والغاء القوانين والمراسيم التي تمنع او تحد من حـق الشعب في التمتع بما ضمنه له الدستور العراقي من حقـوق ديمقراطية ، النضال في سبيل تاليف احزاب جماهيرية ديمقراطية في سبيل حرية ابداء الرأي ، من اجل صحافة حرة ، من اجـل حق الاجتماع والتظاهر والاحتفال، للنضال في سبيل حق الشعب المقدس بارسال مندوبين واعيان وممثلين عنه الى مجالس النواب والاعيان والادارة والبلديات ينتخبهم انتخابا حرا فيمثلونه تمثيلا حقيقيا ويعبرون عن رغباته اصدق تعبير ، النضال في سبيـل جهاز حكومي ديمقراطي يعمل لخدمة الشعب لا لارهاقه وسوقه بالسياط ، في سبيل جيش وطني ديمقراطي ، جيش شـرف يقف للدفاع عن حرمة اراضي وطنه ويقوم على خدمة شعبه . »

اننا لم نقل بوجوب تعزيز النظام الديمقراطي لاول مـرة اليوم فقد بحثنا الموضوع في عـدة مناسبات عـلى صفحـات نشراتنا الحزبية كما اننا لم نكن لننفرد بهذا الطلب اذ ان الصحف المحلية كثيرا ما لمحت اليه في السابق وهي اليوم تكتب صراحـة **وتطالب بوجوب تعزيز النظام الديمقراطي في العراق وافسـاح**

المجال الى جماهير الشعب للتمتع بحقوقها الديمقراطية الدستورية ، ولكن الصحف المحلية والادباء الذين يحبرون مقالاتها قلما فكروا ، بالناحية العملية ، بامكانية الجماهير الشعبية على النضال في سبيل حقوقها الديمقراطية ، لذلك فانهم لم يوجهوا نضال الجماهير ولم يرشدوها ، بل اكتفوا بمعاتبة ((الجهات المسؤولة)) وبالفات نظرها والتوسل اليها بوجوب اعطاء الشعب بعض حقه لان شعوبا اخرى من شعوب العالم قد نالت قسطا وافيا من الحرية ، للسماح لجماهير الشعب للتمتع ببعض الحريات الدستورية للحيلولة دون وقوع الثورة العتيدة (اي ثورة يا استاذ) . كما ان صحفيينا وكتابنا اهملوا الناحية السلبية لهذا الموضوع اي انهم احجموا عن ذكر المخالفات الدستورية التي يقوم بها رجال الحكم ، اى انهم لم يحاربوا القوانين والانظمة والمراسيم المعادية للديمقراطية والمناقضة لروح الدستور العراقي ؛ انهم سكتوا عن فضح الاشخاص الذين خنقوا الدستون وحرموا الديمقراطية ونصبوا انفسهم دستورا على الشعب ، سكتوا عن تصرفاتهم الكيفية واستهتارهم بالشعب وبحقوقه .

اجل لقد سكت الكتاب وارباب الصحف عن فضح المؤامرات التي تحاك ضد الشعب وضد حريته وخبزه وهذه مؤامرات الانتخابات تطبخ امام اعينهم لكنهم يتعامون عن رؤيتها وكأنها لا تجري في بلدهم وامام اعينهم وبأسمهم وكانها لاتهم شعبهم الذي ادعوا انهم قادة الفكر بين ظهرانيه ، مالهم ولهذا النضال الشاق الذي قد يجلب عليهم رضا الشعب مصحوبا بنقمة الوزراء وشرطتهم ، وما تجره عليهم هذه النقمة من

خسائر مادية واتعاب .

ان قضية الديمقراطية قضية تعزيز النظام الديمقراطي في العراق ، قضية حرية الشعب وخبزه في الحاضر والمستقبل،معناها ان يحيا حياة حرة موفورة لا تعرف عوزا وجهلا وما يتبعهما من نائبات وكوارث ، او يتدهور الى الحضيض اكثر فاكثر متخبطا في ظلمة العبودية ، تنهشه الفاقة ويفتك به الجهل وتحطمه الامراض ، والخلاصة ـ اما ان يحيا شعبنا كما يجب ان يحيا البشر او ينحط وينقرض كما انقرضت شعوب اخرى او عاشت لا لنفسها بل لحمل نير الاخرين . فاذا كان مصيرنا مربوطا بيقظة الديمقراطية العالمية وبوجوب ممارستها من قبل شعبنا فما احرانا ان نجد الوسائل والعلاج لنصرة الديمقراطية وان لا نبخل بالمجهودات التي يتطلبها النضال في سبيل خبزنا وحرياتنا الديمقراطية الدستورية ، وان لا يقعدنا عن النضال التضحيات التي قد يقتضيها او تعيقنا قوة العدو واساليبه الوحشية وان لا يفتر من عزائمنا تعلق اهلنا وذوي قربانا بنا ومنعنا من النضال رحمة بنا لاضرار قد تلحق بهم بسببنا ، بل علينا ان نفهمهم باننا تناضل من اجل توفير الخبز والعيش المرضي لهم ولاولادهم واحفادهم ، هناك مئات والوف من المواطنين الواعين الغيارى من كافة طبقات الشعب مستعدون للسير في الحركة والتضحية في سبيلها ان وجد ما يجمعهم وينظمهم ويرشدهم الى طريقة صحيحة للعمل ، ومن وراء هؤلاء اقسام كبيرة من الجماهير الشعبية

التي قال عنها ماركس بان ليس لها ما تخسره في نضالها سوى قيودها ، ان هذه الجماهير تمسها مباشرة قضية خبزها ومشاكلها الانية المتعلقة بقضيـــة الديمقراطية وبحرياتها الدستوريـة . ان على المواطنين الواعين الاتصال بالجماهير الشعبية وافهامها حقوقها ، او بالاحرى ، افهامها اسباب ضياع حقوقها وتشخيص طريق تلك الحقوق ، سارقي خبزها وحرياتها ، ثم ارشادها الى طرق المطالبة والنضال من اجل احراز تلك الحقوق . اجل ان على المواطنين الواعين دفع الجماهير وتعليمها طرق التنظيم ومساعدتها في نضالها اليومي .

قد يقول البعض كيف نستطيع ان نخـدم الديمقراطية ، وكيف نستطيع خدمة شعبنا والنضال من اجل خبزه والدفاع عن دستوره ؟

اننا اذا اردنا تأليف حزب ديمقراطي فالحكومة لا تسمح لنا بتاليفه والشرطة تسجل اسماء الموقعين على الطلب في لائحـة المشاغبين وتجعل منهم هدفا لاول حملة ارهابية تقوم بها . وان قدمنا طلبنا بتاليف نقابة تدافع عن مصالحنا وتسعى لتحسيـن ظروف عملنا واحوالنا المعاشية الاجتماعية فالطلب يحفظ مـع عشرات من امثاله في اضبارات وزيـر الداخلية ، واذا اردنـا انتخاب ممثلين الى مجالس النواب والاعيان والبلديات والادارة فليس هناك انتخاب نشترك فيه وانما هذه اصبحت وظائـف يعين اليها ويتقاسمها ذوو المصالح واتباعهم . اننا لا نستطيـع القيام باي عمل سياسي او اجتماعي فالشرطة تلاحقنـا والسيف الاقتصادي معلق فوق رؤوسنا وان باستطاعتهم طردنا من اعمالنا وغلق ابواب الرزق في وجوهنا .

اننا نتفق مع هؤلاء القائلين ونقر صدق حججهم لكن هذه الصعوبات كان يتعرض لها جميع المجاهدين الاحرار في جميع النهضات الاجتماعية والتحررية ، فالشعب المناضل من اجل حقوقه انما يناضل ضد سالبي تلك الحقوق وليس من المعقول ان يرد الطالب ما سلبه دون مقاومة وقد اثبت سير التاريخ صدق هذا . اما التضحيات فلا بد منها وعلى هذه التضحيات تشاد الحركات الاجتماعية التحررية ولو قسمنا الخسائر التي يكلفنا اياها النضال لكانت طفيفة لا تذكر بالنسبة الى الخسائر التي يسببها لنا يوميا وفي كل ساعة وضعنا السياسي والاقتصادي والظروف الاجتماعية والصحيه الناجمة عن هذا الوضع .

واذا سلمنا واكتفينا بالقول بعدم امكانية العمل من اجل وطننا وخبزنا لان الرجال المسؤولين لا يفسحون لنا مجالالعمل ، واذا انتصحنا وعملنا بما جاء في وطنية المرحوم عبد المحسن السعدون القائلة « الوطن يطلب الخدمة والانكليز لا يوافقون » **اجل لو سكتنا عن كل شيء لا تريده الطبقة الحاكمة فما احرانا بفقدان حقوقنا الى الابد .**

قلنا ان هناك مئات والوفا من المواطنين الواعين الغياری من كافة الطبقات التي تعيش بفضل اتعابها مستعدون للسير في الحركة والتضحية في سبيلها أن وجد ما يجمعهم وينظمهم ويرشدهم الى طريقة صحيحة لابداء فعالياتهم وان هناك اقساما كبيرة من الجماهير الشعبية التي قال عنها ماركس بانها ليس لها

ما تخسره في نضالها سوى قيودها . فعلى الواعين ان يوسعوا صلاتهم بهذه الجماهير الشعبية عن طريق العمل اليومي ، عن طريق دفعها والسير معها في النضال من اجل مطاليبها الانية . فاذا اردنا تأليف حزب شعبي ديمقراطي ليكون الدعامة الكبيرة في حركتنا الشعبية الديمقراطية علينا ان لا نكتفي بعملية اجتماع بضعة اشخاص او وضع منهاج وتقديم طلب مصيره الرفض او الحفظ ثم ننسحب من الميدان ونخلد الى السكون والراحة وحجتنا في ذلك ان الوزير وشرطته « لا يوافقون » وتنتهي هذه العملية الفاشلة دون ان يسمع الناس عن فكرة تأليف الحزب واهدافه وعن رفض الحكومة السماح للناس بتأليف حزب سياسي له اهداف شريفة تتعلق بخبزه وحرياته .

لقد اثبتت التجارب عقم هذه الطريقة لانها مضرة بالحركة بصورة عامة وفي الوقت نفسه مشجعة لمن بيدهم زمام الحكم على الاستمرار في خنق الحريات الدستورية وحرمان الشعب من وسائل النضال للدفاع عن تلك الحرية .

فعلينا اذن ان ننوي نية صادقة على تأليف حزب شعبي ديمقراطي كاداة للحركة الوطنية الديمقراطية يجمع شتاتها ويوحد اهدافها ويسيرها في الاتجاه الصحيح وعلينا ان نضع له منهاجا واضحا يفهمه الناس عن طريق مساسه بمشاكلهم اليومية وباهدافهم القريبة وبقضاياهم الحيوية .

علينا ان نشرح منهاج الحزب الى الواعين من المواطنين المخلصين ليس فقط في العاصمة بل في جميع جهات العراق

ونجند منهم بضع مئات او اكثر في الوقت نفسه وننشط لافهام الجمهور اهداف الحزب وغايته لكي يلتف حول الحزب اكبر عدد ممكن من جماهير الشعب ثم نقدم طلبا لتاليف الحزب موقعا من بضع عشرات من الناس الطيبين من مختلف جهات العراق فاذا لم يجب الطلب في اول الامر فباستطاعتنا ان نكرر الطلب ثانية وثالثة وان ندفع الجماهير الى الاشتراك في الطلب بواسطة ارسال مضابط التاييد وطلبات الانتماء الى الحزب واذا لم يسمح ، بعد كل ذلك ، لاعضاء هذا الحزب بتأسيس حزبهم رسميا فباستطاعتهم ان يقوموا بتطبيق المادة التي تضمنها برنامج الحزب وباستطاعة كل فريق منهم في كل بلد ان يجتمعوا بصورة من الصور ويعملوا على ابداء واجباتهم المعينة في منهاج الحزب .

قد تقوم الشرطة بمحاولات لعرقلة هذا العمل بالارهاب وربما اعتقلت بعض الاشخاص لكن ذلك سوف لا يفت في عزائم المناضلين بل يقويهم ويجتذب الى الحركة عناصر جديدة تلتف حولهم وتناضل معهم وأي عمل تقوم به الشرطة ضد الديمقراطيين يعزز مكانة الديموقراطية عند الجماهير ويكشف القناع عن التناقض في تصريحات رجال الحكومة حول الديمقراطية واعمالهم اللاديمقراطية .

وما قلناه حول طريقة النضال لتأليف حزب ديمقراطي نقوله لرفاقنا العمال بخصوص تأليف نقابات خاصة بهم .

ان باستطاعة العمال الذين يشتغلون في مشروع صناعي كبير كعمال السكك وعمال معامل النسيج مثلا ، وعمال الحرفة

الواحدة الذين يشتغلون في معامل صغيرة متفرقة ان يدرسوا مشاكلهم ويضعوا منهاجا يعالج تلك المشاكل وعليهم ان يعملوا على افهام جميع العمال في مشروعهم او عمال حرفتهم الغاية من تاليف النقابة وبعد ان يحصلوا على موافقة عدد لا باس به من رفاقهم العمال يقدموا طلباتهم رسميا الى وزير الداخلية ووزير الشؤون الاجتماعية في السماح لهم بتاليف نقاباتهم وباستطاعة الهيئات التاسيسية لهذه النقابات ، وهم الاشخاص الذين وقعوا على الطلب ، ان تقوم بواجباتها النقابية حتى تجاب طلباتها وعلى العمال ان يطلبوا الاعتراف رسميا بنقاباتهم في جميع المناسبات ، مثلا عند قيامهم بالاضراب من اجل اجورهم او ساعات العمل او لاسباب اخرى تتعلق بشروط العمل .

اما الانتخابات النيابية فقد تعودنا ان نقف منها موقفا سلبيا يشبه المقاطعة اننا لا ندري متى تجري وكيف تجري عملية الانتخاب ، وعدم دخولنا معركة انتخابية يكاد يعطي هذه المهازل الانتخابية صفات مشروعة ، فعلينا اذن ان نناضل من اجل ممارسة حقنا الانتخابي مهما كان.ذلك الحق شحيحا ولا يتفق وتطور حقوق الشعب الديمقراطية في العالم ، علينا الان ونحن في موسم الانتخابات للمجلس النيابي ان نشترك فعلا في هذه الانتخابات ، ان نتحقق من ان عملية انتخاب اللجان التفتيشية (أي لجان الانتخاب) قد تمت بصورة صحيحة ،

ان نراقب اعمال تلك اللجان ، ان نطالع لوائح الناخبين المعلقة على الجدران والمعلن عنها لكي نرى اذا كانت تحتوي على اسمائنا واسماء معارفنا وان نطالب بتدوينها

اذا كانت قد اغفلت ، ان نتصل بالذين لهم حق الانتخاب ونشرح لهم اهميته كحق شعبي وكذلك نشرح لهم وجوب انتخاب الاشخاص الذين عرفوا بنضالهم من اجل سعادة الشعب وخبزه والكف عن انتخاب اشخاص برهنوا على انهم لا يهتمون بغير خدمة مصالحهم . ان مجال العمل في هذه الانتخابات واسع ومفيد للحركة لانه يعودنا ويعود الجمهور على المطالبة والنضال ويكسبنا اختبارات جديدة ويقوى صلاتنا بالجمهور . وعلاوة على ذلك فان نتائج الانتخابات الى المجالس هي مقياس للحركة الديمقراطية في قطرنا .

القاعدة . العدد (٧)

آب ١٩٤٣

في سبيل الاحزاب والنقابات لابد للجماهير من النضال

لقد مضى على خطاب العرش ثمانية اسابيع واوشك الناس ان ينسوا ما تضمنه من اصلاحات موعودة اهمها افساح المجال الحزبي وحل مشكلة التموين والعلاقات الدبلوماسية مع الاتحاد السوفياتي وتطهير الجهاز الحكومي من الموظفين الذين يستغلون وظائفهم لمصالحهم الخاصة . وقد مضت كذلك حقبة من الزمن طويلة بالنسبة لسرعة تطوير الاوضاع العالمية ، منذ ان تقدمت جماعات تطلب الى الحكومة السير بوعودها والسماح لها بتأليف حزب ديمقراطي ونقابات ولكن — وهذا مالا يجب ان يكون المنتظر — لم يتبدل في الوضع شيء — سوى تبدل في اشخاص الوزراء — وكل شيء هو لم يتبدل .

قد يتوهم البعض ان السلطات في العراق ، عن ((كرم وسخاء)) منها ، اعلنت للشعب في خطاب العرش عن وعود في الإصلاح ، او انها استيقظت فجأة فرأت نفسها قد اغتصبت حقوقه وجوعته ، فعزمت على رد الحقوق المغتصبة وازالة الظلامة وتوفير الخبز حبا بنشر العدالة وارضاء لضمائر اشخاص حكامنا ، وقد يتوهم البعض امورا كثيرة من هذا القبيل غير ان الواقع هو ان حكامنا لم يعترفوا بفساد جهازهم الحكومي وبحراجة وضع الشعب الا ليوهموا الشعب، الذي لم يعد يخفي عليه الواقع ، بانهم مدركون اخطاءهم ونادمون وعازمون على اصلاح الحال ، وانهم في الواقع لم يعودوا بالاصلاح الا تحت ضغط الجماهير الشعبية وسخطها الذي لم

يعد خافيا عليها ، وتحت تأثير الاسباب الدولية والخوف من المستقبل .

ان الحكومة بجهازها الحكومي ومجالسها تعرف جيدا انها لا تمثل الشعب ، وان مجالسها مزيفة ـ كما كشف عن ذلك رئيس وزرائها ـ وان موظفيها مرتشون ـ كما بين ذلك خطاب العرش ـ وانها قد اغتصبت حريات الشعب وافقرته ، انها تعرف نفسها جيدا كما يعرف نفسه المبتلي بالادمان على الافيون والقمار واللصوصية وما يلزم هذه النقائص الخلقية من رذائل اخرى ، فهل هذا يعني ان هذه النقائص تزول بمجرد معرفتها او بمجرد القول بالعزم على تركها ؟ نعرف كثيرا من السكيرين يعترفون كثيرا باضرار الكحول واحيانا يقسمون على تركها ، لكنهم لا يتركونها لفقدانهم الارادة ، **فكيف الحال مع حكومة مارست الاساليب الاستبدادية في حكمها نتيجة اوضاع سياسية واقتصادية واجتماعية ونتيجة اوضاع خارجية وداخلية ، فكيف تستطيع هذه الحكومة ترك اساليبها الاستبدادية في الحكم دون ما ارادة وقوة ـ أي دون نضال شعبي ـ يضطرها على تعديل سلوكها .**

لقد تقدم بعض الناس الطيبين بطلب تأليف حزب ونقابات وفق الاصول المتبعة ، ولعلهم ذهبوا ـ على الاصول ـ لمراجعة وزير الداخلية حول طلبهم ، ولعلهم اجيبوا من قبل فراش الوزير ـ على الاصول ـ بان معاليه مشغول عن مقابلتهم ؛ ولعلهم قابلوا معاليه فاجابهم ـ على الاصول ـ بالتريث والانتظار ، وهكذا تمر الايام والاسابيع والاشهر وحتى ينسى خطاب العرش وحتى تنسى طلبات تأليف الاحزاب والنقابات .

وماذا يعني كل هذا ؟ يعني أن المتقدمين بالطلبات ـ الذين لا نشك ولا نريد ان نشـــــك في اخلاصهم وطيبة قلوبهم ـ ان سمحوا لانفسهم باتباع الاساليب القديمة في انتظار تنازل الحكومة الذاتي واجابة طلبهم يكونوا قد خدعوا انفسهم وشجعوا الحكومة على الاستمرار على اسلوب المماطلة والتسويف ، ويكونون بالأخير قد ساعدوا الحكومة على السخرية بالشعب الذي يلـح عليهـــم في تحقيق مطاليبه .

ان من يريد نيل حق ـ خصوصا الحقوق التي نحـــن بصددها ـ عليه ان لا يكتفي بالاعتماد على سخاء الحكومـة دون الاعتماد على مؤازرة الجماهـــير والنضال من اجل اخذ تلـك الحقوق ، ـ فالاحزاب والنقابات التي تأتي عن طريق العطـــاء تؤخذ بسهولة ، لانها لـم تشيد اسسها على صخرة النضـــال الجماهيري القادر على تحمل الجفاف والرطوبة ، والصمود امام العواصـــف .

لا بـد للجماهير من ان تناضل لكي تحصل عـــلى النقابات والاحزاب ولكي تحصل على مطاليبها الاخرى ، ولكي تهيء نفسها منظمة لمجابهة عالم ما بعد الحرب .

القــاعدة
العدد (٢ ـ ١٥)
كانون الثاني ١٩٤٤

« تشجيع تاليف الاحزاب السياسية التي تجري في سيرها على مناهج انشائية تستهدف رفع المستوى الاجتماعي والصناعي والزراعي والتربية السياسية الراسخة ليتسنى لنا بذلك تامين حياة نيابية صحيحة أسوة بالعالم الديمقراطي .. »

خطاب العرش

لم تمض بضعة ايام على نشر منهاج الحكومة الذي تضمنه خطاب العرش الذي تلاه الامير زيد في افتتاح المجلس في ١-١٢-٤٣ حتى اجاب عليه فريق من الشبان الوطنيين الديمقراطيين وجماعتان كبيرتان من العمال ، عمال الطباعة والنجارون ، ان هذا الجواب لم يأت بشكل برقيات تأييد فارغة كالبرقيات التي اعتاد ارسالها الاذناب وذوو المصالح في كل المناسبات ، ولا هم وقفوا منه موقفا سلبيا انعزاليا ، بل تقدموا بكل جراة وحزم ، فطلب بعضهم السماح لهم بتاليف حزب لهم باسم « حزب الشعب » وطلب النجارون وعمال المطابع السماح لهم بتأليف نقابة لكل فريق منهم ، ولا يزال عمال خرف وصناعات اخرى منهمكين في وضع منهاج لهم لتقديمه للحكومة طالبين هم ايضا الرخصة لنقاباتهم .

لقد دل عمل هؤلاء الشبان الغيورين والعمال على حنكة سياسية بالاضافة الى اخلاصهم وتطوعهم لخدمة قضيتهم فجاؤوا بعرائضهم ومناهجهم الى وزارة الداخلية لا للرخصة فحسب بل لوضع خطاب العرش في بوتقة التطبيق لاختبار صافيه من غشه ، جاؤوا ليعلموا الشعب التمييز بين الاقوال والاعمال ، بين الوعود والحقيقة ، فوضعوا الحكومة امام الامر الواقع ، فاما ان تنزل عن بغلتها الدكتاتورية وتخلي للشعب ، بكافة طبقاته ،

السبيل للتنظيم السياسي والمهني وغيره ، واما ان تستمر راكبة لهذه البغلة السائرة في ارض ملغومة بالديناميت ..

ان الحكومة تدرك ويجب ان تدرك انها (ومعها النفوذ البريطاني) كالراكب على برميل البارود ، ان الحكومة تعرف ان غضب الناس يتزايد ساعة بعد اخرى وان شرر هذا الغضب لا بد ان يفجر البرميل الجالسة فوقه ، وقد اكدت معرفتها هذه في خطاب العرش واعترفت بغضب الشعب ، ووعدت برش الماء فوق هذا الاتون المشتعل ، لذلك نطلب من الحكومة ان تجيب طلبات فتح الاحزاب والنقابات دون الالتجاء الى طرق التسويف والمماطلة القديمة ، ودون توكيل الامر الى الموظفين الصغار الذين تعلموا طرق الروتين الطويلة ، ودون جعل الشرطة ، محي الدين وامثاله ، حكما على اهلية الاشخاص التقدميين بالطلبات ، اذ ان مقاييس محي الدين والشرطة السرية عموما ، هي مقاييس جاسوسية ، فالوطني والديمقراطي والتقدمي في نظر هؤلاء ، هم اناس مشاغبون ، لذلك لا يمكن ان يكونوا حسني السمعة ، هذا عدا الوسائل الاخرى التي يتخذونها بقصد تأخير المعاملة واكراه اصحابها على اهمال القضية .

ان على الحكومة ان تساعد طبقات الشعب على التنظيم وان تزيل العقبات من امامهم وبهذا فقط ، وبالتنظيم الشعبي وحده نستطيع ان نتحمل المشاكل التي عجزت وحدها عن حلها معتمدة على جهازها الحكومي المرتشي الفاسد دون اعتمادها على الشعب المنظم . اننا ندعو رفاقنا العمال في جميع الصناعات والحرف ان ينشطوا ويسرعوا في تنظيم انفسهم في

نقابات ، كما اننا ندعو جميع المواطنين المخلصين ان يساعدوا الحركة الحزبية ، ان ينضموا الى المحامين الذين قدموا طلبا بتأليف « حزب الشعب » وان يدفعوا غيرهم ممن لهم ميول وطنية ديمقراطية الى تاليف الاحزاب والجمعيات .

ونريد بهذه المناسبة ان نذكر السيد كامل الجادرجي صاحب جريدة صوت الاهالي الذي طالما بكى على الحقوق الديمقراطية وتشكى من امتناع الحكومة عن منح الشعب حقه في تأليف الاحزاب ، ونطلب اليه ان يتقدم هو وجماعته بمنهاج واضح يتضمن الاصلاحات التي طالب بها على صفحات جريدته ، فقد كان في السابق يمتنع بحجة ان الحكومة رجعية لا تتحمل وجود الاحزاب ، واليوم وقد مضى على تصريح الحكومة اكثر من ستة اسابيع وهو لا يزال يبحث في المدينة في وضح النهار حاملا مصباح (ديوجينوس) يتفتش عن « اوادم » يؤلفون معه حزبه الموعود . اني اؤكد للسيد كامل الجادرجي ان في العراق « اوادم » من مختلف الطبقات والميول والاخلاق ، فيه الطبقات الحاكمة المتملكة ، فيه اذناب شتى الدول الامبريالستية ، وفيه الطبقات الشغيلة الكادحة ، فيه مرتبة عريضة واسعة من الافندية يميل بعضهم بحكم مصلحته للطبقات الحاكمة ويميل البعض الاخر الى جهة الشعب لقربه منه ولادراكه وروحيته الثورية ، فيه الثوريون والانتهازيون فيه شرفاء وغير شرفاء . فما على معالي السيد كامل الجادرجي الا ان ينتقي « اوادمه » من بين الاصناف التي ذكرتها ويتقدم بهم بطلب حزب .

القاعدة . العدد (١ ــ ١٤)

كانون الثاني ١٩٤٤

ينقل الينا يوميا رفاقنا العمال ، في مختلف المعامل والصناعات ، شكاواهم المرة من الحال السيئة التي تسود حياتهم في المعامل وفي المعيشة كما تصلنا كذلك صور العرائض التي يرفعونها الى الحكومة والى اصحاب الاعمال طالبين اجابة بعض مطاليبهم الملحة المتعلقة باجورهم ومخصصات غلاء المعيشة وبامور التموين ونتائجها على الطبقة العاملة ، وبتأليف نقابات لهم . **ولقد رفع عمال الشالجية عريضة يطلبون فيها زيادة اجورهم ، وشمولهم بقانون غلاء المعيشة وعريضة اخرى من عمال الانشاء ، والنجارين الذين نكبتهم سيطرة ادارة التموين على الموارد الانشائية وحرمتهم من اعمالهم ومن خبز عيالهم اليومي .** واخرى من عمال معامل الجيش البريطاني ، يطلبون فيها زيادة اجورهم التي اصبحت لا تتناسب ابدا مع اثمان حاجياتهم الضرورية ويطلبون كذلك ايقاف الغرامات التي يفرضها عليهم ملاحظو العمل وضباطه . وعرائض اخرى من عمال عدة من صناعات وحرف قدموها يطلبون السماح لهم بتأليف نقابات لهم .

ان هذه الشكاوي والطلبات تدلنا بوضوح تام على تأزم الحالة بين العمال ـ بسبب ظروفهم التي اصبحت لا تحتمل ـ وبين اصحاب الاعمال والحكومة حيث صمت الاذان عن شكاوي العمال وعميت الاعين عن رؤية مصاب الطبقة العاملة العراقية التي هي بالدرجة الاولى مبعثها . **وتدلنا شكاوي العمال وطلباتهم الملحة المتزايدة على انهم ـ وسوف ـ لا يبقون مكتوفي الايدي ومستسلمين للجوع والحرمان ، لفقدانهم ابسط حقوقهم الاقتصادية والتنظيمية وغيرها . وبمعنى اوضح ان العمال لا يريدون ان تستمر هذه التعاسات**

التي تعرضوا لها هم وعيالهم ، وانهم لا يريدون رفعها ، او ، على الاقل تخفيضها بالنسبة للوضع العالمي الراهن .

فعلى العمال اذن في الصناعات والمعامل كافة تحديد الحد الادنى لمطاليبهم وتقديمها الى اصحاب العمل (واذا اقتضى فالى الجهات الحكومية المسؤولة) وعليهم ان يحددوا الوقت لاجابة طلباتهم وان لا ينخدعوا بالوعود الكاذبة الفارغة ، وعليهم أن يعلموا ان سلاحهم ، لارغام اصحاب العمل ـ في حالة عدم اجابة طلباتهم ـ هو الاضراب المنظم الذي لا تقع مسوءوليته الا على تعنت اصحاب الاعمال وجبروتهم . فليبدأ رفاقنا العمال في المعامل ، منذ الآن ، لانتخاب لجان لهم تهيء العمال للاضراب اذا اراد اصحاب الاعمال ذلك برفضهم مطاليب العمال . وعلى العمال لا ينسوا ان يشفعوا مطاليبهم الآنية بمطلب تاليف نقابة لهم اذ ان وجود نقابات عمال يحل كثيرا من مشاكلهم .

النقابات والحكومة .. لقد مضى اكثر من شهرين منذ ان تقدم عمال بضعة صناعات يطلبون من الحكومة السماح لهم بتاليف النقابات ، والحكومة ، على عادتها ، اخذت تماهل وتعمد بتسوفه بغية تاخير القضية وبعث الملل والقنوط في نفوس العمال ، وحملهم « متطوعين » على ترك طلباتهم . وقد تطوع التروتسكيون لانقاذ سمعة الحكومة ـ الحكومة وعدت بخطاب العرش بالحقوق الديمقراطية وبرهنت ، حتى الان ، عمليا على كذب ما جاء في الخطاب ـ وتنفيذ مؤامرة الحكومة بحمل العمال ، الذين كانوا يتهيأون لتأليف الوفود للذهاب والمطالبة بالنقابة ، على ترك فكرة

الوفود والمطالبة ، فمنهم من كان يحـــاول اقناع العمال بـان لا فائـدة من الوفود لان الحكومة قد قررت اجابة طلبات العمال، وفريق آخر كان يهدد العمال بقوله لهم بان طلب تأليف نقابـــة في عهد نوري السعيد معناه تعريض الطالب نفســـه الى السجن وان نوري السعيد سوف لا يعطي لهم نقابة وخير لهم أن يتركوا فكرة الوفود والا عرضوا انفسهم الى الحبس . هـذا منطـــق التروتسكيين وهذه حججهم لحمل العمال على ترك المطالبة بفتح النقابات . وهذا المنطق لا يخدم الا الرجعية والا اعداء الطبقـة العاملة ، فعلى العمال ان يفطنوا الى اساليب اولئك المخربيـن ويتجنبوهم ويستمروا في نضالهم في سبيل تاسيس نقابات لهم .

اننا نطلب الى رفاقنا العمال الذين قدموا طلبات بتأليـف نقابات ان .. :

١ ـ يميزوا طلبهم بعريضة يرفعونها الى رئيس الوزراء مصحوبة بمضابط تأييد من مئات والـــوف العمال المستعدين علـى توقيعهـا .

٢ ـ تاليف وفد كبير من المؤسسين ومن عمال صناعاتهم لمقابلة المراجع المسؤولة ـ وربما من الاوفق ان يحمل هـذا الوفد عريضة التمييز الى رئيس الوزراء .

٣ ـ ان يحدد عمـال بغداد يوم الاضراب ويسموه يوم النقـابة في حالة عدم اجابة طلباتهم ، خلال مدة معلومة (لا تزيـــد عن الخمسة عشر يومـا) .

امامكم طريقان ، ايها العمال طريـــق التروتسكيين

القائل بترك المطالبة بتاليف النقابات ، اي ترك امضى سلاح في نضال الطبقة العاملة العراقية من اجل خبزها وحقوقها . وطريق النضال من اجل النقابات بتشكيل الوفود ، وتجنيد جماهير العمال لتأييد مؤسسي النقابات والنضال معهم وبالاخير ، الاضراب لارغام السلطات على اجابة الطلب .

هذا هو طريقنا ، طريق النضال الذي لا بد منه ، فالى الامام ايها الرفاق لتحقيقه .

القاعدة

العدد (٤ ـ ١٧ ، ٥ ـ ١٨)

آذار ١٩٤٤

استقالت وزارة نوري السعيد وحلت وزارة اخرى مكانها — وزارة حمدي الباجهجي — وكان الباعث المباشر لتخلي نوري السعيد ووزرائه من الحكم العاصفة التي اثارها نواب المعارضة في المجلس الذي جمع اعضاءه نوري السعيد نفسه . ان المعارضة التي انبرت في المجلس مهما كان الباعث الحقيقي لها — وانتقادات النواب الشديدة اللهجة لم تكن سوى صدى شكاوي التذمر المنبعث من الشعب وسخطه المتزايد ضد وزارة نوري السعيد وضد الحكم القائم والاوضاع السائدة . فالشعب العراقي لم يكن ليتصور ان تصبح اوضاعه سيئة الى هذا الحد ولم يكن ليأمل ان يرى حكومة عراقية وطنية تنحط الى درجة اصبحت فيها لا تهتم بمصيره وانها في الحقيقة كشفت القناع عن نفسها بانها اداة لارغامه على الاستسلام ولم يكن الشعب ليحلم بان تصبح الحكومة العراقية بجميع مؤسساتها **جهازا فاسدا مستبدا لاعمل له سوى اضطهاد الناس وسلبهم اموالهم وحرياتهم ، اذن ، فالشعب العراقي لا يكفيه تبديل وزارة ، تبديل اشخاص فهو يريد تبديل هذا الوضع السيىء المحيط به والمنغمر في وسطه . ان الشعب يريد الخلاص من الورطة التي هو فيها ، ويريد حكومة وطنية — لا بالاسم فقط — لتعينه على انقاذ نفسه وهذا معناه ان الشعب يريد تغييرا جوهريا ويريد حكومة تبني سياستها وفق ما يريده هذا الشعب ووفق ما تقتضيه مصالحه ، يريد حكومة يشعر قادتها وموظفوها بانهم انما يشغلون مراكزهم ويتقاضون مرتباهم لكيما يؤدوا خدمة لهذا**

الشعب الذي يعمل كادحا ليوفر نفقات هذا الجيش الجرار من الموظفين وهذا الجهاز الحكومي الضخم بالنسبة لقابلية القطر . قيل ان المعارضة كانت (مصطنعة) ولا ندري ما يقصد بهذا التعبير ولكن المهم هو ان انتقادات النواب المعارضين في المجلس ضد حكومة اساءت الى الشعب وداست حقوقه ، وخطبهم التي لم ينشر منها سوى خطابي نظيف الشاوي وداخل الشعلان عبرت عن مطاليب هذا الشعب التي سبق واظهرها بمناسبات عديدة كما انهما طالبا صراحة من الحكومة البر بالوعود التي قطعتها على نفسها بخطاب العرش (١-١٢-١٩٤٣) فالمعارضة اذا قامت على اساس المطالبة باصلاحات وعدت بخطاب عرش يمثل منهاج حكومة اي انها قامت على اساس المطالبة باطلاق الحريات الدستورية من عقالها ، بحل مشاكل الشعب الاقتصادية ، بانشاء علاقات مع الاتحاد السوفياتي ، بتطهير جهاز الدولة من الموظفين الفاسدين والمرتشين الخ .. **على هذا الاساس قامت المعارضة ويجب ان تبقى كذلك حتى تنفذ المطالب التي عارضت من اجلها .** لقد خسرت وزارة نوري السعيد ثقة المجلس بها واستقالت لانها عجزت عن المضي في حكم الشعب بطريق الخدع والتسويف وعجزت عن التوفيق بين مصالح الشعب العراقي والمستثمرين بصورة عامة وعجزت عن التوفيق بين مصلحة الامبريالزم والتجار وارباب المصالح واخيرا عجزت عن الظهور بمظهر الحكومة الوطنية التي تعمل بارادتها وبوحي المصلحة الوطنية ، فالحكومة التي تحل محل حكومة نوري السعيد تكون ــ من المفروض ان تكون ــ قد جاءت على اساس تلبية مطاليب الشعب وازالة التذمر الذي اوجدته

الحكومة او الحكومات السابقة ، فالشعب العراقي في وضع مظلم يدعو الى الحيرة واليأس والفرد العراقي يعيش في خوف مما حواليه فهو غير آمن على حريته الشخصية مهدد بالجوع والمرض وليس له وسيلة للتعبير عن شكواه ولا سبيل له للعمل على التخلص من هذا الوضع المؤلم اذ ان الحكومات المتعاقبة جردته من جميع الوسائل المشروعة شيئا فشيئا ورمته فريسة للمستغلين الاجانب والوطنيين ، فريسة للجوع والمرض ، فريسة اليأس والقنوط ولم تترك له سوى السخط الصامت، وسوى حركات ثورية ((غير مشروعة)) في عرف الحكام الذين عطلوا دستور البلاد وفرضوا ارادتهم دستورا علينا ، وهذه الحركات ((غير المشروعة)) لا بد وان تنمو وتشمل القطر بمقياس وطني كيما تعرض عن الوسائل المشروعة الحبيسة ولكيما تحطم القيود التي حرمت الشعب من ممارسة وسائله المشروعة . يريد الشعب العراقي من الوزارة الجديدة ان تبدأ حالا بالعمل على حل قضاياه الانية المستعجلة التالية :

١ ـ يريد منها ان تفسح المجال للحياة الحزبية فتوافق على طلب المواطنين الذين تقدموا بطلب تأليف حزب وان تجيب طلبات العمال العديدة بتأليف النقابات ، وان تمنع شرطتها من استعمال الوسائل الارهابية لحمل العمال على ترك طلباتهم وان تسحب وكلاءها الذين دستهم في الحركة الوطنية وفي حركة العمال بقصد تثبيط العزائم ومحاربة

فكرة تأليف الاحزاب والنقابات بأساليب مستورة .

٢ ـ **حل مشكلة التموين وذلك بتوفير الحنطة والتمن واللحم باثمان تتناسب ودخل العمال** وذوي الدخل الثابت من المستخدمين وامثالهم ، وضع نظام مناسب لتوزيع الاقمشة والضروريات الاخرى بدل الفوضى السائدة الآن في ادارات التموين وحرمان الاكثرية من استلام مخصصاتها من المواد التي تعهدت ادارات التموين بتوزيعها .

٣ ـ **يريد الشعب من الحكومة ان توقف سرقات الموظفين ، كبارهم وصغارهم** ، وان تبدل نظام الرشوة الذي ساد جميع اداراتها واصبح موظفوها يفرضون الرشوة كضريبة اضافية لا يمكن بدونها انجاز معاملة ما . يريد الشعب تطهير الجهاز الحكومي الذي اصبح اداة اضطهاد الشعب وسلبه بصورة شبه علنية .

٤ ـ **يريد الشعب الغاء القوانين والمراسيم والتعليمات الاستثنائية التي جعلت حرية المواطن مهددة وحرماته منتهكة** وسهلت للموظفين والشرطة ان يعتدوا على حريات الناس بمجرد تقرير يكتبونه او خبر يفيدون به ضد كل من لا يدس الدراهم في يدهم وضد اعداء رجال الحكم السياسيين وضد أي كان من الناس يريدون الايقاع به .

٥ ـ **يريد الشعب ان تلغى جميع الامتيازات الجديدة التي حصل عليها الانكليز خلال هذه الحرب بالتواطؤ مع حكومة نوري السعيد** مستغلين ظروف الحرب الحالية وظروف الحكم

الارهابي الكيفي السائد في القطر ، ويريد كذلك ارجاع الادارات العراقية التي وضعت تحت ادارة موظفين اجانب، الى ايد عراقية نزيهة وفي مقدمة هذه الادارات مديرية التموين العامة بشتى اقسامها وكذلك يريد من الحليفة بريطانيا احترام استقلال قطرنا والكف عن التدخل في شؤوننا . ان ممثلي بريطانيا العظمى في العراق وموظفيها اصبحوا يتدخلون بصورة عملية بكل صغيرة وكبيرة من شؤون بلادنا بشكل لا يتفق والمعاهدات الدولية المعقودة بيننا كدولتين مستقلتين بشكل عرض كرامتنا الوطنية الى المهانة والسخرية .

٦ ـ **يريد شعبنا ان تتخلى الحكومة العراقية عن سياستها المتعمدة المعادية لتصنيع القطر** ، تلك السياسة التي توحي بها المصالح الاستعمارية في بلادنا . فالقطر العراقي بحاجة الى تصنيع لكي نتقي كارثة البطالة التي تهدد العمال العراقيين اثر انتهاء الحرب وربما قبله اذ سيحرم من العمل حوالي ٦٠ ـ ٧٠ الف عامل عراقي كانوا (ولايزالون) في شتى مصالح الجيش البريطاني والمجهود الحربي ، وستعطل عن العمل ايد عاملة كثيرة تعمل الان في المصالح الاهلية التي نشطت بسبب ظروف الحرب .

٧ ـ **يريد الشعب ان تبذل الجهود لمكافحة الامراض التي انتشرت في القطر بنسبة عالية جدا وبشكل مهدد** نتيجة انخفاض مستوى المعيشة لدى الطبقات الكادحة العراقية ونتيجة اهمال الحكومة توفير اسباب المعالجة الصحية وتيسير الادوية وجعلها في متناول الجميع . ويريد الشعب

ان تبذل الجهود لمعالجة جميع مشكلاته الاخرى الثقافية والاجتماعية وقضايا الاجور وغيرها .

هذا ما يريد الشعب العراقي ان تعمل الحكومة الجديدة على تحقيقه فهل لهذه الوزارة القدرة والرغبة لتحقيق مطاليب الشعب ؟

من السذاجة ان يضمن المرء ان الفرق كبير وجوهري بين هذه الوزارات التي تتناوب الحكم فكلها تقريبا تعمل على نسق واحد ، والواحدة تكمل عمل الاخرى ـ عدا الوعود التي في صالح الشعب ـ ومعظم اعضاء هذه الوزارات من ضمنها الوزارة الحاضرة هم من الموظفين الذين تعودوا الخضوع للرؤساء ولمصالحهم الشخصية ومن الذين يعملون في اية وزارة كانت دون الالتفات الى منهاجها ـ ليس للوزارات العراقية مناهج سوى ما تعودوا عليه من اعمال نمطية ـ ان وزارة حمدي الباجه‌جي حيث تضم بينهما مصطفى العمري وتحسين علي وارشد العمري وصالح جبر وغيرهم من الذين خدموا في الوظائف ومن ثم في وزارات عديدة ، وهذا الذي يجعل هذه الوزارة غير مستعدة ولا قادرة على تلبية مطاليب الشعب دون دفع الشعب لها ، دون نضال جماهيري .

فعلى الشعب ، على المدركين من ابنائه ، على العمال ان لا ينتظروا نيل حقوقهم دون نضال ، فليناضل الكل ليدفعوا الحكومة لتلبية طلباتنا ولتنفيذ ما وعدت به في خطاب العرش الذي القي في يوم ١-١٢-١٩٤٣

القاعدة . العدد (٨)
حزيران ١٩٤٤

لما اعلنت حكومة نوري السعيد في خطاب العرش (١-١٢-٤٣) وفي تصريحات رئيسها العديدة في الراديو وغيرها، عن عزم الحكومة العراقية على حل مشكلة التموين ـ مشكلة خبز الناس ـ وعن عزمها على منح الشعب حقوقه التنظيمية الحبيسة وانشاء العلاقات الدبلوماسية مع الاتحاد السوفياتي وعن اجراء اصلاحات اخرى ، لم يسع حزبنا آنذاك الا التمسك بتلك التصريحات كحق من حقوق الشعب يجب اكتسابه ، اي كوعد صادر من حكومة لشعبها نتيجة عوامل وظروف خارجية وداخلية الجأتها الى اعطاء تلك الوعود ، وبينا آنذاك أن وعود الحكومة تلك يجب ان تمتحن عمليا واهبنا بالمواطنين المناضلين في الحقل الوطني وبالعمال المناضلين في الحقل النقابي الى ان يتقدموا بطلب تاليف احزاب ونقابات كما طالبنا الحكومة بحل مشاكل اعاشة الناس وبانشاء علاقات مع الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية وبتنظيف جهاز الدولة من العناصر الفاسدة الخ ..

قلنا آنذاك بصدد تلك التصريحات ، **انها اصبحت حقوقا للشعب فعلى الشعب ان يناضل من اجل اخذ تلك الحقوق ، كذا كان تقديرنا لتصريحات الحكومة وقد اثبتت الحياة صواب تقديرنا وبرهنت الحياة كذلك على جهل وانتهازية أولئك الذين قدروا وعود الحكومة الفارغة باكثر من قيمتها ، وقدروا الحكومة ورجالها باكثر من قيمتهم فبعثوا لها ببرقيات الاكبار والتاييد ونعتوها «بحكومة الشعب» واعتبروا عهدها عهدا جديدا وراحوا يطلبون الى الجماهير ان تخلد الى الراحة والسكينة وتنتظر الحكومة ان تؤلف لها الاحزاب والنقابات وتوزع الخبز على الناس .**

لقد وعدت الحكومة الشعب باصلاحات لكنها لم تجابه ضغطا جماهيريا كافيا يرغمها على احترام وعودها وقد شجعها على التسويف والنكث في العهود وقوف البرجوازية الحرة موقف المتردد من قضية تأليف الاحزاب ومن النضال الفعلي لاجل الاصلاحات الموعود بها وشجعها كذلك موقف الانتهازيين والمخربين في حركة العمال اولئك الذين كانوا يريدون ان يرضوا الحكومة واصحاب الاعمال بأي ثمن كان بغية الاعتراف بهم ممثلين سليمين عن العمال ، لا غاية لهم سوى تقوية نفوذ الحكومة بين الجماهير ، انهم ارادوا في وقت معا ابقاء نفوذهم (اوبالاحرى خلق نفوذ لهم) على الجماهير والتقرب من الحكومة للتخلص من ملاحقتها لهم .

تضطر الحكومة في ظروف خاصة أي تحت ضغط خارجي وداخلي على الالتجاء الى الوعود ، فهي موقنة بمقدرتها على التخلص من وعودها ، وهكذا حدث عندما وعدت الشعب باجراء اصلاحات ، اذ اعتمدت على مرتزقة السياسة والبرجوازية الحرة لتكديس الارباح الطائلة المتاتية من الاثمان الاحتكارية الباهضة للبضاعة ومعتمدة على امكانية ارهاب البرجوازية بسيف الكولونيل بيليس (سيطرة الموظفين الانكليز على التموين) المسيطر اليوم على سوق العراق ومعتمدة على امكانية شراء او ارهاب الانتهازيين في الحركة الوطنية وفي حركة العمال وقد صرح بالمحكمة معاون الشرطة ((مجي الدين)) اثناء محاكمة المتهمين بالشيوعية امام مدير الشرطة العام ((باننا ـ ويقصد الشرطة استقدمنا كبير الاماميين فوقع لنا تعهدا بتعطيل اعمالهم ولدينا الآن في الموقف

كبير الشرارين وقد نشروا هم ايضا بيانا بايقاف عملهم. وامامكم الآن واحد من القاعدين .. لكن القاعدة لاتزال تصدر باستمرار » .

لقد خاب فأل الحكومة في امكانية تملصها من وعودها بالاعتماد على اساليبها الخاصة وعلى مرتزقة السياسة وعلى البرجوازية الحرة وعلى الانتهازيين والمخربين في حركة العمال الذين هم بدورهم فشلوا في حمل جماهير الشعب والعمال على نسيان وعود الحكومة وترك النضال من اجل تحقيقها . اولا ، **لان سيف الكولونيل بيليس سلاح ذو حدين يمكن استعماله من جانب الحكومة اداة بيدها لارهاب التجار ومن ثم ارهاب البرجوازية الحرة ولكن هذا السلاح ذاته لا يمكن الا ان يكون بالتالي وبالاعلى الحكومة وسلاحا بيد الشعب ضدها لانه يرهق بالنتيجة اكثرية التجار العراقيين ويضر بمصلحتهم وبمصلحة جمهور الشعب** لان بيليس لا يستطيع ان ينفع الا الشركات الاحتكارية الاجنبية والاكبار الاقطاعيين وكبار التجار العراقيين ؛ وثانيا ، لان الانتهازيين لا يستطيعون حمل الشعب والعمال على ترك النضال من اجل الخبز ومن اجل حقوق التنظيم وغيرها فاذا ما وقع قادتهم التعهدات على ترك النضال فهناك حزب شيوعي عراقي .. وهناك عناصر وطنية مخلصة طيبة وعناصر عمالية مستعدة دائما ـ وهي بالفعل ـ للعمل على دفع وقيادة الحركة الوطنية وحركة العمال وعلى النضال لتحقيق مطالب الجماهير ، فالبرجوازي الحر المتردد والسياسي المرتزق والانتهازي يستطيعون ان يخلقوا لهم نفوذا بين الجماهير ويقودوا

بعض اقسام الطبقات الشعبية عندما يسيرون مع الحركة او في مقدمتها احيانا ، ولكنهم يفقدون ثقة الناس ويفقدون نفوذهم عندما يسيرون ضدها . وهذا ما حدث بالفعل لبعض الذين ظنوا القوة عندما كانوا يسيرون مع الحركة ، ولكنهم افلسوا من كل شيء عندما ساروا ضدها ، **قد يستطيع برجوازي حر ان يخدم موقتا الحكومة التي لا تريد (البر) بتعداتها للشعب فيقنع بعض الانتهازيين وبعض السذج بان الوقت غير ملائم والظروف غير مواتية لتاليف الاحزاب الديمقراطية اليوم ، لكن هذه الدعوة لا تلبث ان تتكشف عن بطلانها حتى لاولئك السذج الذين اخذوا بها في بادىء الامر . وقد يحاول البرجوازي الحر ان يثبت صحة نظريته فيحارب كل من يناضل من اجل تاليف الاحزاب الديمقراطية فيكشف بهذا عن انتهازيته اكثر فاكثر ويدفع بالمؤمنين اكثر فاكثر الى النضال من اجل الاحزاب الديمقراطية** . وقد يستطيع الانتهازي المخرب في حركة العمال ان يخدم موقتا الحكومة التي لا تريد ان تحترم قانون العمال بحبسها عن العمال حقهم في التنظيم النقابي، فيقنع البعض القليل من العمال غير الواعين طبقيا ـ العمال الخائفين والذين يريدون تحسين احوالهم الشخصية دون الالتفات الى مصلحة الطبقة العاملة ـ بالوقوف موقف المثبط واحيانا موقف المعارض من تأليف النقابات بحجة ان « ليس بين العمال من يستطيعون ادارة الشؤون النقابية « وبحجة » ان على العمال ان يتثقفوا الآن ومن ثم فليطالبوا بتاليف النقابات « وبحجة » ان

على العمال ان يناضلوا من اجل مطاليب العمال الاخرى ويحققوها ومن ثم فليطالبوا بتأليف النقابات « بحجة » ان العمال « خرفان ! .. » واحيانا يحاول الانتهازي اقناعهم على ترك المطالبة بتأليف النقابات عن طريق تهديدهم بقوة الحكومة وبتخويفهم بنتائج ارهابية مزعومة الخ .. ولكن هذه الدعاوي لا تلبث ان تتكشف عن انتهازيتهم حتى لاولئك العمال غير الواعين الذين اخذوا بها حينا وقد يحاول ذلك الانتهازي المخرب ان يعمد الى تثبيت صحة نظرياته بمحاربة العاملين لها وهكذا يظهر هذا بجلاء اكثر فاكثر كانتهازي مخرب ، ويزداد المؤمنون نشاطا اكثر فاكثر .

يريد الشعب العراقي وتريد الطبقة العاملة العراقية ممارسة حقوق التنظيم السياسي والنقابي ، وحل مشكلة الخبز وانشاء علاقات دبلوماسية مع الجمهوريات السوفياتية وغيرها من المطاليب ، خصوصا تلك التي اعلنت الحكومة العراقية احقيتها في خطاب العرش الاخير وفي مناسبات اخرى ، فلا مندوحة للحكومة عن حمل الناس على نسيانها وليس بمستطاع الشعب العراقي والطبقة العاملة العراقية نسيانها لان هذه المطاليب متصلة اتصالا وثيقا بحياة الشعب وبقضيته الكبرى ـ بقضية استكمال استقلاله ـ وقد برهن الشعب على تمسكه بهذه المطاليب بخطاب العرش (١ـ١٢ـ١٩٤٣) الذي جاء نتيجة الضغط الشعبي (والظروف العالمية طبعا) بمعارضة النواب في المجلس الذين طالبوا الحكومة بوجوب البر بوعودها ، بتقديم الشباب الديمقراطي والعمال الى الحكومة مطالبين السماح بتأليف حزب

ديمو قراطي ونقابات للعمال بتأييد المئات والالوف من الديمقراطيين والعمال لمؤسسي الحزب الديمقراطي والنقابات واخيرا بالسخط الجماهيري المحسوس بين طبقات الشعب كافة وتذمرها من الاوضاع السائدة ومن تصرفات الحكومة وجهازها بصورة عامة وشعورهم بعجزها التام على حل مشاكلهم .

لقد افتضح كذب وعود الحكومة وتصريحاتها الفارغة ولم يعد بمستطاعها ان تدعي انها دعت الشعب والعمال الى ممارسة حقوقهم التنظيمية ولكنهم لم يتقدموا لممارسة هذا الحق ، اجل لم يعد بمستطاعهم ان تلقى مسؤولية فقدان الحريات الديمقراطية واحتكار خبز الناس والتأخر العام السائد في القطر على عاتق الشعب العراقي والعمال العراقيين وليس بامكانها كذلك ان تتشبث باسباب موهومة مختلفة . فالامر واضح وهو ان
هذه الحكومة بل وهذه الحكومات المتعاقبة لم تأت الى الحكم بارادة الشعب ولا بموافقة هذه المجالس النيابية التي تجمع جمعا، فهي لذلك لا تستطيع ان تعطي الشعب حقا بسيطا من حقوقه دون ضغط جماهيري ، دون نضال شعبي وعمالي بمقياس وطني ، وهذا الامرمفهوم لانها تأتي الى الحكمبدون ارادة الشعبوباساليب غير دستورية ولذلك فهي تكون ضعيفة ، وبحكم ضعفها وطريقة مجيئها الى الحكم مضطرة لترضية الجبهة التي اوصلتها الى الحكم ، فدستورها اذن هو ترضية تلك الجبهة ورعاية مصالحها دون مصالح الشعب ولو عارض ذلك دستور البلاد وما يطمح اليه الشعب .. من تقدم .. فحكومة هذا شأنها لا تستحق الا احترام الانتهازيين والنفعيين لها وما على الطيبين من الناس وعلى العمال

والشباب المثقف الا ان يناضلوا نضالا لا هوادة فيه من اجل مطاليبهم الوطنية والعمالية ومطاليب الشباب الخاصة . لقد ناضل هؤلاء ولا زالوا يناضلون لكنهم ما انفكوا بعيدين عن مبتغاهم وسيبقون كذلك حتى يتخلصوا تماما من طريقة النضال التي عودنا عليها مرتزقة السياسة والاصلاحيون والمترددون والانتهازيون .

علينا ان لا نكتفي باساليب النضال القديمة اي يجب ان لا نكتفي بتقديم عريضة الى الوزير والانتظار لبضعة اسابيع في طلب مواجهة الوزير واخذ « وعد » ومن ثم الانتظار والانتظار دون ان نلجأ الى عمل نخاف ان يكون فيه « استفزاز » للوزير او « استفزاز للحكومة » قد يغضبه او يغضبها وهكذا ننام ملتحفين « وعد الوزير » و « وعد الحكومة » وهذا معناه ، اننا نسمح لانفسنا بان نكون مهزلة وموضع سخرية بيد هذا الوزير وفريسة لينة تقع في فخ سياسة هذه الحكومة التي تريد وتتقصد هذه الاساليب في النضال وهذا معناه ايضا اننا نسمح لانفسنا بان نكون العوبة بأيدي الحكومة تسخرنا في تخدير المناضلين من الوطنيين والعمال والشباب وكافة ابناء شعبنا الذين وضعوا ثقتهم بنا وائتمنونا على تحقيق مبتغاهم ، على تاليف حزب ديمقراطي ونقابات الخ ..

فعلينا اذن ان نسلك طريقا جديدة لبلوغ اهدافنا ولتحقيق مطاليبنا .

على المناضلين في الحقل الوطني والسياسي والاقتصادي وخصوصا على الذين يريدون تأليف احزاب ديمقراطية جماهيرية

ان **يتوجهوا نحو الشعب مباشرة** ـ بعد ان اخفقت مساعيهم في توجههم نحو الحكومة لان الشعب مستعد لقبول قضيتهم باعتباره قضيته ولقد ايد المئات والالوف من الناس الطيبين طلب تأليف حزب شعبي فيجب الاتصال بهذه المئات والالوف ويجب **العمل والنضال** من اجل تحقيق محتويات منهاج الحزب ويجب العمل على تنظيم جميع المؤيدين القادرين **على العمل وتوجيههم التوجيه الصحيح المثمر في النضال** وبهذه الطريقة وبها وحدها يصبح ممكنا خلق احزاب جماهيرية ديمقراطية تفرض نفسها فرضا .

وعلى المناضلين في الحقل النقابي ان لا يكتفوا بتقديم العرائض والانتظار ، **بل عليهم ان يشرعوا حالا في النضال من اجل تنفيذ محتويات مناهجهم** ، وهذه اعمال مشروعة نص عليها قانون العمال رقم ٧٢ ، وعليهم كذلك **ان ينظموا جميع العمال المؤيدين لقضية النقابات ويوجهوهم توجيها صحيحا في النضال المثمر من اجل جميع الحقوق المتضمنة في قانون العمال وفي مقدمتها الاعتراف لهم بنقاباتهم** ، وبهذه الطريقة وبها وحدها تستطيع النقابات ان تفرض نفسها فرضا ، وبهذه الطريقة وبها وحدها يستطيع العمال ضمان خبزهم وخبز عيالهم والمحافظة على صحتهم وصحة عيالهم والتخلص من جميع الصعوبات والاوضاع الشاذة التي تكتنفهم من كل جانب بسبب حرمانهم من سلاح التنظيم .

وعلى الشباب وخصوصا على طلاب المدارس ان لا يكتفوا بتقديم طلب لعقد مؤتمرهم وانتظار تكرم وزارة المعارف والشرطة

باجابة طلبهم ، بل عليهم ان يدرسوا مشاكلهم ولا بد من انهم درسوها وتصرفوا عليها،عليهم ان يناضلوا في سبيل تحقيقها،عليهم أن يتكتلوا وينظموا جميع شبان وشابات المدارس ويوجهوهم التوجيه الصحيح في النضال من اجل حل مشاكل الطلاب ، فبهذه الطريقة وبها فقط يستطيع الطلاب ان يتخلصوا من الاساليب الاستبدادية السائدة في المدارس ومن الميزات والامتيازات ، التي تقف عقبة كأداء امام اكثرية الطلاب وتمنعهم من اكمال دراساتهم ، ومن المناهج الاستعمارية والعقيمة التي صنعت لحشو ادمغة الطلاب بمواد بعيدة عن حياتهم العملية وللتخلص من التكاليف المدرسية الباهظة ومن الاساليب الامتحانية « الحظ يا نصيبية » ولضمان العمل والخبز والمنزلة الاجتماعية اللائقة بعد تخرجهم من مدارسهم .

هذا هو موقف حزبنا في النضال وهو بلا ريب موقف يشعر بصوابه ويتقبله كل مواطن شريف مخلص يريد تحقيق ما يطمح اليه الشعب وموقفنا هذا أملته علينا اختيارات الحركة خصوصا خلال الفترة الممتدة ما بين يوم القاء خطاب العرش حتى يومنا هذا .. فندعو كل مواطن طيب وكل عامل وشاب على اختلاف ميولهم ونزعاتهم واتجاهاتهم الفكرية الى النضال وفق هذه الخطة .

القاعدة . العدد (٩ ـ ١٢)
آب ١٩٤٤

«النقابة» شعار العمال اليوم

نشطت حركة العمال عندنا في هذه الايام نتيجة النضال النقابي. النضال الذي خاض غماره عمالنا لسنوات خلت فتكلل اليوم بالنجاح بظفر العمال مبدئيا باعتراف الحكومة بحقهم النقابي وبأصدار امرها بالسماح لاربع نقابات بالشروع باعمالها ولإتزال الطلبات الاخرى يجري درسها من قبل الدوائر الحكومية المختصة ونحن نأمل ان تنجز هذه الدوائر هذه الطلبات خلال المدة التي حددها القانون ويسمح لجميع العمال الذين تقدموا بتلك الطلبات في الشروع بتأليف نقاباتهم والسعي السريع للتعويض عن التأخر الذي إصاب الطبقة العاملة العراقية بسبب حرمانها الطويل من حق التنظيم النقابي .

ان نهضة العمال التي نشاهدها اليوم ضربت رقما قياسيا لحركة العمال العراقية اذ بلغت حتى الآن الطلبات لتأسيس النقابات اكثر من عشرة ومن ضمنها طلبات من عمال المشاريع الكبيرة ذات التحشد العمالي الواسع كالسكك الحديدية العراقية ومعامل الجيوش الحليفة وغيرها .. فقد بلغ حتى الآن عدد المنتمين المؤيدين لنقابة السكك الحديدية وحدها اكثر من الفي عامل ولاتزال عرائض التأييد تترى على الوزارة وعلى مكاتب الصحف المحلية وكلها تتميز بادراك العمال لاهمية التنظيم النقابي وبعزمهم على تحقيق هذا التنظيم .

وتتصف هذه الحركة المجيدة بكونها **حركة عمال نقابية** ، وليدة ظروف خاصة هي :

١ ــ حرمان الطبقة العاملة من كل شكل من اشكـــال التنظيم العلني خلال السنوات العشر الاخيرة .

٢ ــ نمو الصناعة خلال الفترة المذكورة نموا مطردا رافقه نمو الطبقة العاملة العراقية نموا كبيرا .

٣ ــ متاعب الطبقة العاملة العراقية المتاتية من ظروف الحــرب العالمية ومن الاوضاع الشاذة الاخــرى .

لذلك يجب ان تعين واجبات هذه الحركة النقابية تعيينـــا دقيقا يتفق وصفتها ويتفق وظروف الطبقة العاملة في المرحلـــة الراهنة فكل تقدير زائد للحركة العمالية فوق طابعها النقابـــي يحرفها عن سبيلها الصحيح ويفصل بين الطليعة وطبقتها او على الاقل بينها وبين الاكثرية الساحقة من العمال وكذلـــك الاقلال من اهمية الحركـــة من قبـــل الطليعـــة يفصلهـــا عن الطبقـــة العاملة او قد تؤدي الى سيطرة العناصر الفاســـدة عـــلى الحركة لاخضاعهـــا وقتلها قبـــل ان تنمو وتقـــوى .

فعلى العاملين في الحركة النقابية الراهنة بعـــد ان يتفهموا جيـــــدا صفتها النقابية وطابعها التنظيمـــي والظروف المحيطة بها ، ان يبذلوا جهودهم لاتمـــــام الشروط (الواجبات) التي تتطلبها الحركة في مرحلتهـــا الاولى ــ وهـــــي تاسيس وتثبيت النقابات وهـــذه الشروط هـــي : ــ

١ ــ ان يضم التنظيم النقابي جميع المشاريع الصناعية ، آليـــة وغير آليـــة ، وان يضم الاكثرية الساحقة من العمـــال الماهرين وغير الماهرين .

٢ ـ تثبيت النقابات وتقويتها والدفاع عنهـا والحيلولة دون التفريق بين العمـال .

٣ ـ منع تسرب نفوذ ارباب الاعمال والنفوذ المعادي بصورة عامة الى قيادة الحركة النقابية ومنع تسييرها في اتجاهات مفوتة لا تخدم مصالح الطبقة العاملة في مرحلتها الراهنة ..

لماذا يجب ان تضم الحركة النقابية جميع المشاريع الصناعية وان تضم الاكثرية الساحقة من العمال الماهرين وغير الماهريـن ؟! لانه ، اولا ، ان اقتصرت الحركة النقابية على بضع صناعات ثانوية كالخياطة والنسيج اليدوي ومعامل النجارة الصغيرة وامثالهـا فستبقى هذه الحركة ضئيلة الاثر في حياة الطبقة العاملة ونضالها ويصبح من السهل على اعداء الحركة تعطيل اعمالهـا او تعطيلها نهائيا في اول فرصة ملائمة لهم كما حدث بالفعل لنقابات العمال الاولى التي عطلت قبل اكثر من عشر سنوات دون ان تستطيـع النقابات الدفاع عن نفسها . وثانيا ، لان ، ليست جميـع مشاكل العمال العراقيين منشؤها محلات عملهم بالـذات اذ ان مجموعة كبيرة من مشاكلهم تتطلب السعي من اجل حلها خـارج محلات عملهم ومنها ، قضية الاحتكار والغلاء ، مساكن العمـال ، قضاياهم الصحية والاجتماعية والتثقيفية ، قضية البطالة بيـن العمال وايجاد اعمال للبطالين ، الحصول على مساعدات ماليـة تدفع عن البطالين الجوع ، قضية تصنيع القطر ، مساعـدات للعمال العجزة والعاطلين ، تشريع تحسين ظروف العمل الخ .. ان مثل هذه المهمات الكبرى لا يكفي لتعميمها نضال قسم صغير من الطبقة العاملة بل تتطلب جهود اكثرية الطبقة العاملة منتظمة

في نقابات كبيرة ثابتة وتسندها جماعات وطنية سياسية وغير سياسية وفي مقدمتها ـ الحزب الشيوعي العراقي ـ ويسندها احيانا ـ في بعض القضايا المذكورة آنفا ارباب الاعمال انفسهم ،
وثالثا ، لان نضال الطبقة العاملة يتطلب ان يكون جميع العمال المشتغلين في الاعمال الحيوية لاقتصاديات القطر ولحياة الشعب منظمين في نقابات وان تسير هذه النقابات جميعها في اتجاه واحد والا اختل توازن حركة الطبقة العاملة وصعب عليها الوصول الى اهدافها .

اذن فمن الضروري ان تضم الحركة النقابية جميع المشاريع وجميع اصناف العمال وان تصبح كلمة « النقابة » شعار العمال اليوم ، وان يتغلغل الواعون بين جميع اقسام العمال وفي جيوبهم قانون العمال ونظام احدى النقابات فيشرحون لهم فوائد النقابة وضرورتها بالنسبة لحياة العمال في الحال والاستقبال وعليهم ان يحملوهم على تاليف النقابات ويرشدوهم ويساعدوهم على وضع انظمة النقابات ويبسطوا لهم كيفية تقديمها والمراجعة المستمرة المقتضية للحصول على الرخصة الخ ..

ويجب ان لا يغرب عن بال العمال ان طريقهم ليست مفروشة بالازهار والرياحين وان مهمتهم لا تنتهي بتقديم الطلب ولا بأخذ الرخصة لتأسيس النقابة بل **عليهم ان يجلبوا الى نقاباتهم اكثرية عمال صناعاتهم او مشاريعهم الصناعية، ان يثقفوهم وان يفهموهم اغراض النقابة كما هي مبينة في نظامها الداخلي وفي قانون العمال رقم ٧٢ ، عليهم ان يسهروا على سلامة النقابة والمحافظة على نظامها**

الداخلي ، ان يمنعوا الدساسين من القيام باعمال استفزازية وتخريبية بقصد الاضرار بالنقابة وتشويه سمعتها بين العمال والجمهور ، ان يراقبوا تصرفاتهم التفريقية ويفضحوها ، ان يمنعوا حدوث تصدع في صفوف العمال في المشروع الصناعي الواحد كأن يحاول بعض العمال غير الواعين الدعاية لنقاباتهم على حساب الطعن بالنقابات الاخرى والدعاية لاشخاصهم على حساب عاملين آخرين بالطعن بهم بقصد سحب عمال المشاريع الضخمة والمستقلة للانتماء الى نقاباتهم المكرمة التي لا يمكن ان تحتل الا محلا ثانويا بين نقابات العمال ولقد حاول بالفعل بعض عمال النجارة غير الواعين

وكما يحلو الان لبعض عمال الميكانيك ترغيب العمال في معامل السكك الحديدية ومعامل الجيوش الحليفة ومعامل الجيش العراقي الى الانتماء الى نقابتيهم المهنيتين الصغيرتين ومثل هؤلاء كمثل هتلر الحماق الاحمق عندما استولى على كرباتيا دعى اوكرانيا السوفياتية وملايينها الاربعين الذين يملكون نظاما سوفياتيا ان ينضموا الى اختهم كاراباتيا التي لا يبلغ سكانها المليون الواحد لكنها تملك رأسماليين وملاكين كبارا ، ولو نجح هؤلاء (الذين عندنا) في مسعاهم لحكموا على عمال المشاريع الكبيرة بالتفرق الى اجزاء عديدة وبعدوهم من النضال الفعلي ضمن اماكن عملهم . اجل على العمال ان ينتبهوا ويمنعوا كل حركة من هذا القبيل يقصد بها تفريق العمال في المشروع الواحد .

واخيرا على الواعين من العمال **ان يمنعوا تسرب النفوذ المعادي الى قيادة النقابات لتسييرها في اتجاهات معاكسة لمصالح الطبقة العاملة** .. ومن هم هؤلاء حملة هذا النفوذ المعادي ؟ **انهم الاسطوات ورؤساء العمل (لاكلهم طبعا)** الذين يعملون كوكلاء لارباب العمل والذين هم بتفكيرهم وباسلوب معيشتهم اقرب الى الطبقة البرجوازية من طبقة العمال ، الجواسيس المحترفون الذين يوظفهم ارباب العمل والحكومة في المشاريع الحيوية الكبيرة ، المخربون التابعون للمنظمات التروتسكية والفاشستية والاستعمارية بصورة عامة ، ضعاف النفوس من العمال الذين يريدون تحسين احوالهم الشخصية على حساب بقية العمال فيحاولون ان يجعلوا من انفسهم ذيولا لارباب الاعمال وللموظفين ويأتمرون بأمرهم .

على العمال ان يمنعوا مجيء هذه الطبقة الى قيادة النقابات اذ انهم برهنوا في مرحلة توقيع العمال على عرائض طلب النقابة على خيانتهم ، انهم عملوا كل ما في وسعهم على حمل العمال على عدم التوقيع مستعملين لهذا الغرض شتى الاكاذيب والحجج الواهية والتهديد وحتى الاستعانة بالشرطة ولكنهم بعد فشلهم المريع هذا ، لا بد ان يحاولوا دخول النقابات للحصول على مراكز فيها كي يتسنى لهم اعادة نشاطهم التخريبي وهم في داخلها ، فعلى العمال ان لا يدعوا مجالا لتغلغل نفوذ هؤلاء في النقابات وان لا يغفلوا عن نشاطهم التخريبي .

وفي الختام اود ان اذكر جميع المواطنين الطيبين الى وجوب مساعدة الطبقة العاملة العراقية في حركتها

النقابية الراهنة باعتبارها ، اولا ، الجبهة الاولى والوحيدة الآن في النضال الوطني الديمقراطي لانها فتحت الباب للنضال وللتنظيم النقابي الذي لا بد ان تتبعه اشكال اخرى من التنظيم السياسي الديمقراطي ، وثانيا ، لانها تهدف الى رفع مستوى الطبقة العاملة العراقية التي هي اكبر طبقة مدنية بين الجمعيات العراقية .. فالى مساعدة الحركة النقابية ندعو كل مخلص من ابناء شعبنا الكريم .

القاعدة . العدد (١٠-٢٣)
٢٦ آب ١٩٤٤

الى رئيس الدولة العراقية ومجلس الامة

رؤساء الدول الكبرى ، بريطانيا العظمى ، الولايات المتحدة، اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية . بوساطة سفرائها ووزرائها المفوضين في بغداد .

رؤساء الدول العربية ، مصر ، سوريا ، ولبنان . بوساطة ممثليها في بغداد .

يتشرف حزبنا الشيوعي العراقي برفع المذكرة الاحتجاجية ضد الحكومة العراقية وضد حليفتها بريطانيا العظمى لسلوكهما المخالف والبعيد كل البعد عن القواعد والمبادىء الديمقراطية ، الى المقامات العليا في الدولة العراقية التي نص دستورها على استقلالها وديمقراطيتها ، والى الدول العظمى الثلاث التي اعلنت خلال هذه الحرب ان من اهدافها ، تثبيت النظام الديمقراطي في العالم ، وتمكين الشعوب من اختيار شكل الحكم الذي تريده والتي قدمت شعوبها تضحيات عظمى في سبيل تثبيت هذه المبادىء الشريفة ، والى الدول العربية التي تسعى شعوبها للتحرر من النفوذ الاستعماري بشتى مظاهره ـ العسكري والسياسي والاقتصادي ـ والى بناء كيانها القومي على الاسس الديمقراطية التي تكفل لشعوبنا حرية العمل للنهوض ببلادنا من حالتها المؤسفة الراهنة .

ان الحكومة العراقية تحاول الاعلان عن نفسها في البلاد العربية وفي العالم الخارجي كحكومة ديمقراطية دستورية وتحاول اجهزة الاستعمار الانكليزي ـ حليفة هذه الحكومة ـ اظهار

رجالها بمظهر ساسة ديمقراطيين يمثلون شعب العراق وحكومته الديمقراطية الدستورية المستقلة .

ان هذه الحكومة قد شذت عن النظام الديمقراطي الذي اقره دستور البلاد والذي ناضلت وتناضل شعوب العالم وامتنا العربية من أجل تثبيته ، وضربت الدستور العراقي عرض الحائط فسمحت لنفسها ان تتصرف في الحكم تصرفا كيفيا وتطوح باستقلال العراق ـ المعترف بـه ـ وبالسيادة الوطنية ، متعامية عن مصلحة شعبنا العراقي وحقوقه وطموحه ، متعامية عن مصلحة الامة العربية واهدافها التحررية الديمقراطية ، متعامية عن الروح الجديدة التي تغمر شعوب العالم اليوم والتي اليها يعود الفضل في سحق قوى الشر الفاشستية .

ان الشعب العراقي تحمل خلال سني الحرب مصاعب وآلاما متعددة ، قلة الخبز ، وقلة الكساء ، وقلة الدواء ، وضيق المساكن ، وتأخير مشاريعه العمرانية والثقافية ، تحمل جميع هذه بصبر معتقداً انها امور وقتية لا بد من انتهائها بالنصر على قوى المحور . امل شعبنا ان النصر على الدكتاتوريات الفاشستية سيقضي على اساليبها وقوانينها الشبيهة عندنا وسيفتح امامنا عهدا يتمتع فيه شعبنا بالحريات التي نادت بها بريطانيا العظمى والولايات المتحدة وحكومة العراق ، على لسان روزفلت وتشرشل ورجال السياسة عندنا . **اجل لقد امل شعبنا ان النصر على الدكتاتوريات الفاشستية سينهي القوانين الاستثنائية التي فرضت علينا خلال الحرب وسيكنس القوانين**

الرجعية التي شرعت في بلادنا ايام الطغيان النازي في اوربا وايام استفحال دعايته ونفوذه في بلادنا كقانون منع الدعايات المضـرة (قانون مكافحة الشيوعية والاشتراكية) وسيقضي على المجالس والمحاكم العرفية والادارية .. الخ وامل شعبنا من وراء النصر ان ينتهي التدخل وتنتهي السيطرة الاستعمارية البريطانية التـي فرضت خلال هذه الحرب ، باسم المجهود الحربي ، عـلى مرافق بلادنا السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافيـة وغيرها ، لكن شيئا من هذا لم يتم ولم يحصل تغير ، لا جوهري ولا جزئي، على اوضاعنا سوى الزيادة في تثبيت النفوذ الاستعماري عندنا ، والزيادة في خنق الحريات ونشر الارهاب ضد المواطنين جماعات وافرادا وضد الشيوعيين ودعاة الاصلاح بصورة خاصة .

ان الحكومة العراقية قامت وتقوم باعمال لا تقوم بها حكومة ديمقراطية ولا نصف او ربع ديمقراطية انها تتصرف كما كانـت تتصرف الدويلات التي كانت تخضع للنازية مثل فنلندا او رومانيا وبلغاريا وهنغاريا وغيرها وكما تسلك الحكومة الايرانية اليوم .

سلوكها تجاه العمال : انها في غداة النصر على الهتلريـــة ، شنت هجوما على الطبقة العاملة العراقية ، في شخص نقابة عمال السكك ، فاغلقت هذه النقابة ولاحقت قادة العمال واضطهدتهم واعتدت على بيوت العمال وعلى نسائهم وساقت العمال للعمـل كرها ونصبت فوق رؤوسهم « لجان عمل » على غرار « جبهـة العمل » النازية البائدة ولايزال عمال السكك يطالبون بفتـــح نقابتهم ، دون جـدوى ، وهم عرضة لاضهاد الشرطة العراقية ولاضطهاد مديرية السكك التي يسيطر عليها موظفون انكلـــيز ،

اطلقت لهم اليد في التصرف بالعمال وفق مشيئتهم ووفق الاساليب الاستعمارية التى اعتادوا ممارستها وهم الآن ـ الموظفون الانكليز ورجال الحكومة العراقية ـ يبررون حبسهم للنقابة بتخوفهم من ان العمال سوف ينتخبون لمراكز قيادتها اناسا لا تتوفر فيهم الشروط التي تريدها المديرية وتريدها (طبعا) الحكومة العراقية ، وشروطهم هي ان لا ينتخب الى هيئتها الادارية عمال كانوا قد اشتركوا في الاضراب ، وعمال عاطلون عن العمل حاليا وعمال متخصصون للعمل النقابي ، وعمال يدينون بمباديء مضرة أي عمال شيوعيون او متهمون بالشيوعية .

انا لم نسمع قط ان اضراب العامل او فقدانه العمل يحرمانه من حقه في النقابة وفي الانتخاب الى هيئاتها . اما حصر قيادتها باناس غير شيوعيين او غير متهمين بالشيوعية ، وان انتخبهم العمال ، فهذا الشرط يكشف عن استخفاف هذه الحكومة بحق العمال في انتخاب قادة نقابتهم كما يكشف عن رجعية رجال الحكومة وعقم تفكيرهم ونظريتهم الخاطئة المفرضة تجاه الشيوعية التي يعتبرونها من النزعات المضرة ، في حين انهم لا يشترطون ابعاد من يحمل افكارا فاشستية من قيادة النقابات . بل يلتمسون اجتذابهم اليها او خلقهم وتنصيبهم على رأسها . ونحن مقتنعون بهذا ولدينا ادلة تثبت ان موظفي الحكومة الكبار ، ومنهم مدير الشؤون الاجتماعية الدكتور سامي شوكت المعروف بنزعته الفاشستية وبارتباطاته القديمة مع دول المحور ، يشترط على

عمال السكك الانتساب الى جماعته الفاشستية لاعطائهم النقابة .
ان تصرف الحكومة العراقية هذا تجاه عمال العراق لبرهان قاطع على ان هذه الحكومة المفروض فيها ان تكون ديمقراطية ، لا زالت حتى بعد النصر على قوى المحور ، تسلك نفس السبيل التي كانت تسلكها دول المحور الفاشستية تجاه عمالها وانها تنقاد لمشيئة الموظفين الانكليز الذين حاربوا ولا يزالون يحاربون حركة العمال في العراق .

سلوكها تجاه الشباب الوطني : وامل شبابنا الوطني ان يجني ثمار النصر على قوى الشر الفاشستية باباحة الحريات الديمقراطية عندنا ، ويفسح المجال امامه للتمتع بحقوق المواطنين. فقام فريق من شبابنا بالدعوة الى عقد مؤتمر للطلبة لمعالجة شؤونهم وللاشتراك في مؤتمرات الشباب في البلاد العربية وغيرها فكان الواجب يقضي على حكومة العراق ان تساعد اولئك الشبان وتسهل امورهم لكنها ، على العكس ، شنت حملة ارهابية ضدهم فطردت بعضهم من مدارسهم واوقفتهم في بادىء الامر لانهم ناصروا عمال السكك بتقديمهم احتجاجا ضد عدوان مديرية السكك نحو العمال ومن ثم وقفت تتحين الفرص للتنكيل بهم حتى انتهت قبل سبعة اشهر الى اتهامهم « بالشيوعية » فزجت بهم في السجون دون محاكمة ، وهم لا يزالون فيها ، وقد لاقوا اثناء التحقيق معهم وفي سجنهم جميع صنوف التعذيب والتحقير .

ان عدم تقدير الحكومة العراقية لوعي الشباب الوطني عندنا والوقوف موقف المعادي من حقهم في دعوة مؤتمر لهم وفي حقهم في الاحتجاج ضد تصرف باغ يقوم به موظفون اجانب ضد عمال

عراقيين ، وحشر اولئك الشبان في السجون بدون محاكمة واحالة قضيتهم الى المجالس العرفية دون المحاكم المدنية . كل هذه الامور تكشف عن مبلغ كراهية الحكومة القائمة لحركة الشباب العراقي ومحاولتها القضاء على حركتهم المشروعة بالعنف والارهاب. ان كم افواه الشباب العراقي ومنعهم من اقامة اجتماع لهم او عن ابداء آرائهم في القضايا التي تهم بلادهم وشعبهم باعتبارهم مواطنين عراقيين ، امر يتناقض مع مبادىء الديمقراطية ومع روح الدستور العراقي .

موقفها من الشعب الكردي : ان الحكومة العراقية تصم اذانها عن شكاوي الشعب الكردي وطلباته في الاصلاح ، انها تدع الجوع يجتاح قراهم ، تحبس عنهم حقوقهم الدستورية (كما تحبسها طبعا عن الشعب العربي) لا تهتم بأمر تثقيفهم كما يريدون ، ولا بأمر رفع مستواهم الاقتصادي والاجتماعي وغيره ، تغمض عينها **وتصم آذانها عن نشاط عملاء الاستعمار ودعايتهم بين الاكراد وتقوم هي بنفسها بمثل ذلك النشاط والدعاية وتشجع الروح الشوفينية عند العرب وخصوصا بين افراد الجيش ثم تسوق الجيش والشرطة في ((حملات تأديبية)) كما تسميها ضد القبائل الكردية ثم تحولها الى حملات تأديبية ضد الشعب الكردي بأسره وبصورة خاصة ضد طالبي الاصلاح الديمقراطي فتنتشر الارهاب وتعلن الاحكام العرفية وتملأ السجون بالمواطنين الاكراد كما هو جار الان في المناطق الكردية .**

ان سلوك الحكومة العراقية وحليفتها الحكومة البريطانية تجاه الشعب الكردي لا تتفق وابسط مبادىء الحق والعدالة ومنافية لحقوق الاكراد الذين يؤلفون ربع سكان العراق ولهم الحق

في التمتع بالحريات الدستورية والديمقراطيـــة وبحرياتهـــم الشخصية وبحرمة قراهـم وبيوتهم ولهم كذلـك ان يطالبـــوا ويسعوا لرفع مستواهم الاقتصادي والثقافي والصحي والاجتماعي، فمحاولة الحكومة العراقية حكم الشعب الكردي بالعنف والاكراه، ومنعه عن المطالبة بحقوقه امر لا يتفق ومصلحة الوحدة الوطنيـة التي ينشدها الشعب العراقي ـ عربا واكرادا ـ ومخالفة تماما لتصريحات قادة الامم المتحدة المحبة للحرية وللمبادىء التـــي حاربت وضحت من اجلها الشعـوب .

موقفها من الجماعات الوطنية : ان الحكومة العراقيـــة ـ الديمقراطية في المؤتمرات الدولية ـ تنكر على المواطنـــين العراقيين حقهم في تاليف الاحزاب وحقهم في ان يكون لهم صحافة، وحقهم في الصحافة الحرة وفي النشر بصورة عامة ، وحقهم فـي اقامة الاجتماعات وغيرها من الحقوق الديمقراطية البسيطـة . فكلما تقدمت جماعة مطالبة بتاليف حزب سياسـي او اصـدار جريدة يومية او اسبوعية كان نصيبها اهمال الطلب والتنكيـــل باصحابه ، فقد قدم طلب بتاليف حزب ديمقراطي قبل اكثر من اربع سنوات ، اعتقل اثنان من اصحاب الطلب واضطر الباقون على ترك الطلـــب وتقدمت قبـــل سنتين جماعة اخـرى بتقديـم طلـــب باسـم « حـزب الشعـب » فاهمل الطلـــب وتقدمت قبل بضعة اسابيع جماعة ثالثة بطلب تأليف حـــزب باسم « حزب التحرر الوطني » وتميزت هذه الجماعة بالجـراة خلافا لسابقاتها فنشرت بيانا بمناسبة « يوم بلفـــور الاسود » وطالبت بجلاء الجيوش الاجنبية عن البلاد العربية فكان عمـــل

هذه الجماعة مما لا ترتاح له الحكومة العراقية ولا حليفتها الحكومة البريطانية فاعتقلت الشرطة احد الاعضاء المؤسسين لحزب التحرر الوطني الاستاذ حسين الشبيبي بحجة « **ان لاخي المعتقل علاقة بالنشرات الشيوعية** » أي ان الشرطة اعتقلت الاستاذ حسين الشبيبي كرهينة عن اخيه لانها حتى الان لا تملك ادلة ضده ولربما عمدت الى التفتيش عن ادلة لكي تبرر رفض طلب تأليف « حزب التحرر الوطني » .

ان موقف الحكومة العراقية هذا من حق المواطنين العراقيين في تاليف الاحزاب وتنكيلها بمن يتقدم بطلب هذا الحق امر لا يتفق مع الف باء الديمقراطية ونحن لا ندري كيف تستطيع هذه الحكومة تسمية نفسها بالديمقراطية وتسمية النظام القائم بالنظام الديمقراطي في حين انها تنكر على الشعب العراقي حقه في التنظيم السياسي وحقه في الاجتماع والنشر وغيره .

موقفها من الشيوعية والشيوعيين : لا تزال الحكومة العراقية ترى في الحركة الشيوعية حركة هدامة وفيما يقوله او يكتبه الشيوعيون دعاية مضرة وان كان ما يقولونه ويكتبونه امورا عامة لا تخصهم وحدهم . ان نظرتها الخاطئة هذه ، هي التي قررت في السابق ، وتقرر اليوم موقفها العدائي من الشيوعية والشيوعيين .

قد تبرز الحكومة العراقية عدائها للشيوعية وللشيوعيين بوجود قانون منع الدعايات المضرة وقوانين اخرى تساعدها على مطاردة الشيوعيين كمرسوم صيانة الامن العام والقوانين

الاستثنائية الاخرى . ان هذه الحكومـــة يعميها تعصبها عـن رؤية الظروف التي فيها شرع قانون الدعايات المضرة ، انه شرع عندما كان نجم غروبا يتألق في سماء العراق ، عندما كان رجال بريطانيا هنا ينهجون السياسة التي وضعها وبشر بها المســتر شمبرلن ، سياسة التراجع امام المعتدي ، سياسة اعطـــاء الفاشست كل ما طلبوه ، شرع على عهد وزارة المدفعي التي اخذت على عاتقها آنذاك تنظيم بعثات من الشبان العراقيين الى المانيـا للتعرف على الشبيبة الهتلرية وعلى اساليبها ، فاين تلك الظروف من ظروفنا الراهنة . **ان دول ميثاق مكافحة الكومنترن قـد انهارت وانهار معها ميثاقها كما انهارت ملحقاتها ، الشبيهـة بقانوننا ، لدى الدويلات اذناب المحور** ، ان مواثيق وقوانين كهذه لا بد وان تتحطم على رؤوس واضعيها لانها لا تقوى على البقاء الا في ظل الحكم الفاشستي فهي لهذا السبب تحطمت في مواطنهـا الاصلية ــ برلين ، روما ، طوكيو ــ بانهيار الفاشستية هنـاك وهي الان تتحطم على رؤوس واضعيها في اسبانيـا والارجنتين والبرتغال وستتحطم بدون ريب على رأس واضعيها في العراق .

ان هذا القانون لا يشرف الحكومة العراقية لان وجوده دليل على عدم ديمقراطيتها ولانه يساعد ، كما ساعد في السابق ، على تهيئة البيئة التي تلد وتربي الافكـار والعناصر الفاشستية المعروفة بالرتل الخامس مـع الفارق الوحيد هو ان الرتل الخامس القديم خدم دول المحور والرتل الجديد يخدم الدول الاستعمارية الاخرى، اذ ان هذا القانون يشل العناصر الواعية في الطبقـة العاملة وفي الحركة التحررية ويمنعها او يعيقها مـن

محاربة الافكار الرجعية والنشاط المادي الذي تقوم به العناصر المسخرة لضــرب حركتنا الوطنية التحررية ، ولضرب حركة الطبقة العاملة ، ولا يستطيع احد ان ينكر ان عملاء دول المحور وجدوا في ظل هذا القانون الضمان للقيام بنشاطهم الاجرامي دون ان يصطدموا بالقــوى التي تعاديهم وتكافحهم عن عقيدة ، لان اجهزة القمــع الحكومية كانت موجهة ضد القوى المعادية لدول المحور وعملائهــا .

ان الحكومة تلاحق الشيوعيين وتضطهدهم ؛ لا لعمل معين يقومون به ، بل ، لمجرد كونهم شيوعيين ينشرون الافكـــار الشيوعية التي تدخل في قائمة الجرائــم السياسية باعتبارهـــا « دعايات مضرة » و « افكارا هدامة » و « ضد سلامة الدولة » و « اخلالا بالامن العام » الى غير ما هنالك من التهم التي اعتـــاد الحكام الطغاة في كل مكـــان وزمان ان يلصقوهـــا بمعارضيهم السياسيين ذوي الافكار الجديدة .

ان العالم الحر ليستغرب ان يسمع بمثل هذه التهم توجه الى الشيوعيين وخصوصا عندما توجه من حكومة تنكر على الشعب ابسط حقوقه الديمقراطية ، لقد اثبـــت الشيوعيون ويثبتون انهم ان لم يكونوا اشد وطنية مــن غيرهم فهم لا يقلون وطنية عن أي مواطن آخر ، وقــد برهنت الحرب المنتهية الان على حب الشيوعيين لاوطانهم ودفاعهم وتضحياتهم عنها وعن القيم الانسانية ، وقــد اثبتت هذه الحرب كذلك ان اكثر الناس خيانة لاوطانهم

هم الحكام الذين حبسوا الحريات الديمقراطية عـــن شعوبهـم .

ان الشيوعية جريمة في اسبانيا والبرتغال الفاشيتين وكذلك هي جريمة في المملكة العراقية « **الدستوريـة** » « **الديمقراطية** »، بينما يتمتع الشيوعيون في انكلترا وفرنسا واميركا وحتى في الهند المستعمرة بجميع الحقوق المدنية التي يتمتع بها المواطنون هناك .

ان حزبنا يتحدى رجال الحكم في العـــراق ، المتربعـين والاحتياطيين ، ويطلب اليهم ان يذكروا ولو تهمة واحدة قام او يقوم بها الشيوعيون يمكن ان تعتبر في العالم الحر جريمة يؤاخذ عليها.ان الشيوعيين لعلى استعداد لان يجيبوا ، حتى امام القضاء، عن كل تهمة وجيهة توجه اليهم من التهم التي يحلو للحكومـة القائمة الصاقها بالشيوعية وبالشيوعيين .

قد يقولون ان الشيوعيين الفوا لهم حزبا غير قانوني ويصدرون صحفا غير مسموح بها ولا تمر محتوياتها على مديرية الدعايــة . هذا صحيح ! لكن من هو المسؤول عن تحريم التنظيم الحزبي على الشيوعيين وعلى غيرهم ؟ ومن هو المسؤول عن حرمان المواطنين ، شيوعيين وغير شيوعيين ، من اصدار الصحف وابداء آرائهـم الحرة فيها ؟ ان الشيوعيين غير مسؤولين عن هــذه الجريمة ، جريمة حبس الحقوق الديمقراطية عـن الشعب ، ان المســؤول عن هذه الجريمة هو الحكومة العراقية القائمة والحكومات التـي تعاقبت على الحكم .

موقف الحكومة تجاه الصهيونية : تدعي الحكومة القائمة انها تناصر عرب فلسطين ضد الصهيونية لكن الشعب العراقي لا يلمس هذه المناصرة واختباراته اليومية تبرهن له على ان الحكومة العراقية تمنع الشعب العراقي من مناصرة عرب فلسطين ، تمنعه عن مكافحة الصهيونية وبهذا تسهل على الصهاينة وعلى القوى الرجعية ـ الاستعمار وغيره ـ السير بخططهم .. ان الحكومة منعت وتمنع الشعب العراقي من اقامة اجتماع في سبيل فلسطين ، انها منعت عصبة مكافحة الصهيونية من اقامة اجتماع في يوم بلفور الاسود ، انها احتلت نقابات العمال في ذلك اليوم لكي لا يجتمع العمال فيها ، انها منعت المظاهرات في سبيل فلسطين ، لكنها ، سمحت ، للاوباش بالاعتداء على اليهود وسكب المواد المحرقة عليهم وهم يمشون في الشوارع ، وبدلا من ان تعاقب الاوباش المعتدين حمتهم واقامت شرطتها الدعوى على المشتكين لانهم ادعوا ان الاوباش رموهم بمحلول التيزاب بينما كان ما رموهم به هو « محلول الزرنيخ » واتهمت المشتكين بانهم عكروا صفوا الامن و .. هذا منطق اناس يدعون انهم يناصرون عرب فلسطين .

ان الحكومة العراقية تحاول ان تخفي المسؤولين الحقيقيين عن نكبة شعبنا العربي في فلسطين ، تريد ان تستر الاستعمار البريطاني المسؤول الاول ، ان تخفي الصهيونية ، باعتبارها تمثل مصالح الشركات اليهودية الكبرى في بريطانيا واميركا فتظهر اليهود العرب الذين لا صلة تربطهم بالصهيونية الاستعمارية والذين عشنا واياهم اجيالا عديدة دون اي تصادم بيننا كانهم

المسؤولون فتوجه النقمة ضدهم . ان الشعب العراقي يريد من الحكومة القائمة ان تقلل من ادعاءاتها حول مساعدة فلسطين وان تسمح له بان يكافح الصهيونية في البلاد العربية نفسها وان يمنعها من تثبيت اقدامها فيها .

مؤسسات الدولة العراقية : ليس في الدولة العراقية مؤسسة واحدة يمكن ان تعتبر من مؤسسات دولة ديمقراطية فالانتخاب الى النيابة بالرغم من انه على درجتين فالنواب يعينون الى المجلس دون ان يكون للمنتخبين رأي في تعيينهم وكذلك يعين رؤساء البلديات واعضاء المجالس الادارية والبلدية ، **ويسود الجيش نظام فاسد فالجنود يعاملون اسوا المعاملة واقساها دون ان يكون لهم اي حق في الاعتراض او الشكوى ، ويسود الاهمال دواوين الدولة باسرها ولا تقضي حاجة لمراجع الا باخذ الرشوة منه** . وتمارس الشرطة صلاحيات لا حد لها ، فتوقف الناس بدون تهم معينة وتعذبهم في السجون والمواقف وتنتزع منهم الافادات بالتهديد والتعذيب وتكبس البيوت متى شاءت ، وقلما تقضي لمواطن حاجة في مؤسسات الدولة دون ان يمر بدوائر الشرطة لاثبات براءته .

ان الجهاز الحكومي عندنا جهاز غير ديمقراطي ، جهاز فاسد لا يخدم مصالح شعبنا ، وقد ساعد في ايصال هذا الجهاز الى نهايته القصوى من التفسخ والانحلال التدخل الاستعماري في شؤون دولتنا وتغلغل الموظفين الانكليز في مؤسسات دولتنا خصوصا منذ نشوب الحرب العالمية الثانية وسيطرتهم على مرافق البلاد الاقتصادية وغيرها وكذلك السلطات الاستثنائية التي

منحتها الحكومة لنفسها بحجة تسيير المجهود الحربي .

الخلاصة : ان حزبنا لا يسعه السكوت على بقـــاء السيطرة الاجنبيـــة ـ سيطرة بريطانيا العظمى ـ العسكرية والسياسية والاقتصادية في بلادنا ، ولا يسعه السكوت عن التدخل الاجنبي وتغلغل موظفيه في دواوين الدولة العراقية ، هذا التدخل الذي مس ويمس يوميا بسيادتنا الوطنية وينفي استقلالنا المعترف بـه دوليا . ان بريطانيا العظمى عملت ولا تزال تعمل ، باسم المجهود الحربي ، لمجهودها الاستعماري ولتثبيت نفوذها فـــي هذا الجزء من العالم ناسية الحقوق الدولية وتصريحات قادتها بعدم تدخل حكومتهم في الشؤون الداخلية للدول الاخرى . ان بريطانيا العظمى استغلت ضعف الحكومـة العراقية وخلو القطر من الاحزاب السياسية ومن رأي عام حـر ففرضت سيطرتها على القطر خلال الحرب ولا تزال تحتفظ بهذه السيطرة دون أن تحسب لمطاليب شعبنا ولصداقته أي حساب .

اننا نطلب الى بريطانيا ان تنهي سيطرتها التي فرضتها على وطننا لغرض تسيير المجهود الحربي وان تكف عن التدخل فـــي شؤون دولتنا وان تنهي امتيازاتها العسكرية وغيرها التي تمس استقلالنا وسيادتنا الوطنية . يـود حزبنـا ان يذكر المقامـات العليا في الدولة العراقية ورؤساء الدول العظمى والدول العربية ، الى ان شعبنا ـ المحروم من حقوقـــه الديمقراطية والتنظيـم السياسي ـ يحتفظ بحقه الكامل في رفض كل معاهدة او اتفاقية

تعقدها ، او تصريح تدلي به الحكومة القائمة اذ انها لا يمكن ان تمثله وهي تحبس حقوقه الديمقراطية .

ان حزبنا يطالب : ـ (١) بالغاء القوانين لاستثنائية والرجعية ، والمحاكم العرفية والادارية ، التي تقيد حريات المواطنين (٢) اطلاق سراح المعتقلين السياسيين، عسكريين ومدنيين ، اولئك الذين اتهموا الشيوعية او الوطنية بمفهومها الصحيح والذين اعتقلوا بحوادث حركة بارزان وغيرها . (٣) نظام حكم ديمقراطي

بغداد ٢١-١١-١٩٤٥

فهد

سكرتير عام الحزب الشيوعي العراقي



منشورات الثقافة الجديدة

السعر ١٠٠ فلس